الرؤية الاجتماعية والسياسية لتأهيل المفتي في مصر بين الفرص والتحديات
دراسة ميدانية في مشيخة الأزهر ودار الإفتاء المصرية

ا.م.د/ محمد محمود خضر سعيد *
elites.khedr@gmail.com

الملخص

في ظل الجهود المبذولة من قبل الدولة المصرية تجاه مكافحة التطرف بكافة أشكاله، جاءت الدراسة الراهنة بهدف تحليل آليات المؤسسات الدينية الرسمية في مصر –الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية– تجاه إعداد وتأهيل المفتين الجدد والقدامى، ومردوده الاجتماعي، في ضوء الحفاظ على ثوابت الدين وهوية المجتمع، وتحديث الخطاب الإفتائي النابع من الشريعة الإسلامية بما يتوافق مع صحيح الدين، وثقافة المجتمع المصري وتحدياته الأيديولوجية والأمنية. وبهدف دمج المفاهيم الحديثة في الخطاب الديني، وتعزيز التشكيلات الجديدة للأوطان. والسعي نحو دحض التنافر الموجود بين خطاب المؤسسات الدينية الرسمية وخطاب الأجهزة الحكومية الأخرى، وتقليص الانقسامات المتزايدة في المجتمع المصري، حيث إن إساءة استخدام المتطرفين للدين –من قبل المفتين الجدد أو القدامى– يلحق ضرراً كبيراً بصورة الإسلام، من ناحية، واستقرار وهوية المجتمعات من ناحية أخرى. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام "الاستبيان المتعدد" كأداة أساسية لجمع البيانات، بجانب تحليل بعض التقارير والوثائق الرسمية للمراكز والمراصد الدينية التابعة للأزهر الشريف ودار الافتاء المصرية. واعتمدت الدراسة على عينة قوامها (١٤٢ مفردة) تم انتقاؤهم بطريقة "العينة القصدية" من القائمين على شؤون الإفتاء في مشيخة الأزهر ودار الإفتاء المصرية بالمقر الرئيسي بالقاهرة. وطرحت الدراسة تساؤلاً رئيساً مفاده: كيف تتم عمليات تأهيل المفتي في مصر بهدف الحفاظ على ثوابت الدين واستقرار الدولة المصرية؟ وكشفت نتائج الدراسة؛ وجود تحديات منهجية وسياسية أمام تخريج مفتي كفء ومعتدل. كما رصدت الدراسة أهم الخصائص والمهام الواجب توافرها في المفتي المعاصر لمواجهة الفكر المتطرف، كما تم تقييم برامج التأهيل والتدريب (المتخصصة، التثقيفية، والبرامج عن بعد)، وتم التعرف على أبرز مظاهر القصور العلمي والمنهجي لدى بعض المتصدرين للفتوى في

*أستاذ مساعد ورئيس قسم علم الاجتماع -جامعة جنوب الوادي.

مصر، ومردوده الاجتماعي. وكشفت الدراسة أيضاً؛ أهم نقاط التماس بين المفتي والتكنولوجيا الحديثة، ومردود ذلك على قضايا التطرف والإرهاب. وفي الأخير، عرضت الدراسة أهم سبل تعزيز دور المفتي في المستقبل لمواجهة أزمة الإسلاموفوبيا، ومخاطر الفتاوى الهدامة.

الكلمات المفتاحية: المفتي، التأهيل والتدريب، الفرص والتحديات، مشيخة الأزهر، دار الإفتاء المصرية.

- مقدمة:

تعد الفتوى صناعة؛ فهي تحتاج إلى علم وتركيب وعمل ودراية واسعة بالدين والواقع المجتمعي، فهي ليست شكلاً بسيطاً أو فعلاً عشوائياً، بل هي مجموعة من القضايا المركبة التي تتضمن مقدمات وأحكام صغرى وكبرى حتى تصل إلى فتوى متسقة مع معلوم الدين وأحكامه ومع مجريات العصر وتغيراته ومخاطره، فالفتوى مُنتج مصنوع بحكمة من عدة عناصر مثل؛ الدليل والعلاقة والنص والواقع بتعقيداته وتطوراته. ولشدة خطر إصدار الفتوى على استقرار المجتمع، بدون علم أو تدريب أو تأهيل من قبل المؤسسات المنوطة بذلك مثل الأزهر الشريف، حذّر العلماء من الإقدام عليها دون علم وفقه راسخ، فعن عطاء بن السائب التابعي: قال "أدركت أقواماً يسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم وهو يرعد (أي يخاف ويرتجف من شدة المسؤولية وعظم الأمر). ولقول النبي محمد – صلى الله عليه وسلم– "إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً، ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسألوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا" (علي جمعة؛ ٢٠١٤، ص ص ٤٤-٤٩).

وتحتل الفتوى منزلة بالغة الأهمية في تقويم السلوك الفردي والجماعي لأعضاء المجتمع، وتعتبر تجسيداً حيوياً بما تنجزه من توافق بين اشتراطات الحياة الاجتماعية المتطورة ومقتضيات الدين، وإيجاد حلول فقهية لمشكلات النسق الاجتماعي، فضلاً عن تكريس انتماء الفرد لمحيطه الديني والمجتمعي، وذلك في ضوء انتقال الإفتاء من طور الإفتاء المرسل الذي مارسه النبي والصحابة، إلى طور الإفتاء عبر المؤسسات الدينية الرسمية، في ظل تطور المجتمعات وتحولها إلى نمط الدول المعاصرة، ذات المؤسسات المتخصصة في كافة شؤون حياة الأفراد (أنس الطريقي؛٢٠١٦، ص٣). وتبعاً لذلك أصبح دور المفتي في العصر الحديث في منطقة وسطى بين ما هو ديني واجتماعي وسياسي، وتحتم عليه استخدم أدوات أيديولوجية حديثة في إطار تحول الدولة إلى قوة الضبط الكلية الصانعة للمجتمع والتاريخ، وبهذه المهام الجديدة للمفتي لم يعد دوره الإفتاء في ضوء الديني والتشريعي فحسب؛ بل أيضاً في ضوء مراعاته لما هو سياسي، حتى يحافظ على سياق الدولة الحديثة وهويتها الوطنية والدينية في آن واحد.

وفي هذا المضمار تتراوح الإشكاليات المعاصرة للمفتي في تحقيقه للتوازن بين منطقي الدين والسياسة، ومراعاة العناصر المشكّلة لها وأبعادها المختلفة، وذلك بسبب عمق ما ترسخ في وعي الشخصية العربية والإسلامية من مظاهر "التدين الشعبي" على حساب الأحكام القضائية، فالفتوى سلاح ذو حدين في تحقيق: إما استقرار المجتمعات وتوجيه السياسات، وإما تدمير المجتمعات وخلق الفوضى وتضييع الهويات الوطنية للشعوب، فبتحليل المنطق الديني والمنطق

السياسي للفتوى، نجد أن للفتوى عناصر متعددة يجمع بينها الانتماء إلى حقلي الدلالتين اللغوية والشرعية، وهذه العناصر تمكننا من الاطلاع على رصيد معرفي معتبر يمكن في ضوئه مقارنة حجم الانحراف الذي لحق بوظيفة المفتي في العصر الراهن، والتحقق من أن الفتوى مثل غيرها من العلوم والأنساق الثقافية والأشكال التعبيرية ترتبط بدينامية المجتمع والمستوى الحضاري والسياقات الاجتماعية، والتي ظهرت نتيجة تداخل السياسي والديني في العديد من القضايا الحياتية، مع تقاطع الديني والسياسي داخل الدولة الوطنية وتحدياتها المعاصرة، وفي ظل منطق الدولة الحديثة حول ضرورة الانصياع التام لسلطة القانون والدستور دون سواه.(عبد الباسط الغابري؛٢٠١٦، ص ص٨١-٨٨).

فكانت نشأة دار الإفتاء المصرية في القرن (١٩) التاسع عشر، دليلاً مهماً على تطور وتنظيم الحياة الاجتماعية المعاصرة على المستوى الوطني، والسعي نحو بناء وعي مصري، قائم على حقل سياسي جديد، مكون من مواطنين عليهم واجبات ولهم حقوق، وتربط بينهم المشاعر القومية والهوية الإسلامية، إلا أن هناك غموضاً حول مفهوم تلك الهوية بالنسبة للدولة المعاصرة وسياستها. في حين تبوّأ مفتي "الديار المصرية" موقع رفيع المستوى كشخصية محورية في بناء الأمة المصرية. وتطورت وظيفة المفتي واتسعت لتشمل المجالين القانوني والإداري. وظهر ما يسمى بالمفتي الإلكتروني أو "المفتي اليوتيوبر" على مواقع التواصل الاجتماعي، في ظل تآكل وضع المفتي في النظام القضائي بشكل تدريجي، وأضحى تطبيق الشريعة الإسلامية قائماً على قانون الأحوال الشخصية فقط، في ظل متغيرات عالمية وإقليمه وداخلية سريعة، نشطت من خلالها ملايين

الفتاوى الخطيرة والمضلة والمهددة لاستقرار المجتمع، وفي ظل تحديات تحقيق التوافق بين الثابت "الإسلام" والمتغير "مستجدات العصر"، وصعوبات التمييز بين مهام كلاً من المفتي والقاضي، والطابع غير الإلزامي لأدبيات الفتوى، والعلاقة بين السلطة والمفتي. والقدرة على تحليل جدلية العلاقة بين المفتي والقضايا الحداثية، واحتفاظ المفتي ببعض الصلاحيات القانونية المحدودة. ومخاطر الصراع على الإفتاء في الفضاء المصري العام، فضلاً عن وضع الفتاوى في سياقات جدلية معاصرة كثيفة الحمولة، ومحاولات وضع حد حاسم للفوضوية الحالية تجاه الإفتاء وقضاياه المعاصرة. (بيترسون، جاكوب سكو فجارد؛٢٠١٨، ص ص١١-٦٣).

فالأزمة الراهنة حول قضايا "المفتي وفتواه" تأتي في ظل محاولات تحرير الديني والمعرفي من سلطة السياسي والعكس، ومحاولة التوفيق بينهم لحفظ المكونات الوطنية والثقافية من الهدم أو الاندثار، ولكن سطحية التحديث وضعف ثقافة المواطنة يشكلان تحدياً حقيقياً، خصوصاً في ظل تزايد عدد المفتين وأئمة المساجد والدعاة وعدد المساجد الحكومية والأهلية في مصر –فقد وصل عدد المساجد والزوايا في مصر نحو (١٣٧.٤٦٥) ألف مسجد وزاوية وذلك بنهاية ٢٠١٩– وبعض الدول العربية والاسلامية، واختلاف أيديولوجياتهم، ومرجعياتهم، واختلافهم حول العديد من القضايا الوطنية والسياسية تبعاً لخلفياتهم الدينية والراديكالية. فتفاقمت الفتاوى وشذّ العديد منها عن صحيح الدين، في ظل ما يعرف بـ "الفقيه الفضائي"، وشكل ذلك معطيات تهدد استقرار المجتمعات والدول واستمرارها، وفي ضوء محاولات تطوير مفهوم الدولة الحديثة وعقلنة

المجتمع، والتجاذب والتنافر بين الفتوى الشرعية والقضايا السياسة، تحول "المفتي المعاصر" من عنصر ثقافي مهم يمكن أن يسهم في تطوير الخطاب الديني ونهضة الدولة، إلى عنصر من عناصر التهديد والضعف لمكونات الوطن الواحد.

جدول (١) يبين عدد المساجد والزوايا (الحكومية والأهلية) طبقاً للمحافظات ٢٠١٩

Governorate	الجملة		عدد الزوايا [1]	عدد المساجد	المحافظة
	%	Total	No. of Zawaya[1]	No. of Mosques	
Cairo	4.6	6 361	3 139	3 222	القاهرة
Kalyoubia	4.7	6 508	2 420	4 088	القليوبية
Menoufia	4.6	6 383	1197	5186	المنوفية
Sharkia	11.3	15 537	4 510	11 027	الشرقية
Gharbia	4.6	6 256	2 122	4 134	الغربية
Kafr-ElSheikh	4.8	6 548	1 113	5 435	كفر الشيخ
Behera	9.3	12 817	1 093	11 724	البحيرة
Dakahlia	6.3	8 645	2 435	6 210	الدقهلية
Alexandria	4.4	6 075	3 130	2 945	الاسكندرية
Damietta	1.6	2 191	604	1 587	دمياط
Matrouh	1.0	1 309	45	1 264	مرسى مطروح
Ismailia	2.0	2 709	309	2 400	الاسماعيلية
Suez	0.5	750	213	537	السويس
Port-Said	0.4	505	126	379	بورسعيد
North Sinai	0.8	1 125	29	1 096	شمال سيناء
South Sinai	0.4	531	75	456	جنوب سيناء
Giza	6.5	8 930	3 675	5 255	الجيزة
Fayoum	3.6	4 884	623	4 261	الفيوم
Beni-Suef	3.0	4 175	662	3 513	بني سويف
Menia	5.2	7 080	632	6 448	المنيا
Asyout	5.6	7 743	725	7 018	أسيوط
Suhag	6.3	8 665	635	8 030	سوهاج
Qena	4.3	5 922	946	4 976	قنا
Luxor	1.6	2 209	342	1 867	الأقصر
Aswan	1.8	2 540	678	1 862	أسوان
Red Sea	0.3	450	60	390	البحر الأحمر
ElWadi ElGidid	0.4	617	86	531	الوادي الجديد
Total	**100.0**	**137 465**	**31 624**	**105 841**	**الاجمالي**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أولاً: مشكلة الدراسة:

بلغ عدد الفتاوى التي أصدرتها دار الإفتاء المصرية خلال عام ٢٠٢٠ ما يقترب من (١,٣٠٠,٠٠٠) فتوى، صدرت من كافة إداراتها ومراصدها، وقد تنوعت ما بين فتاوى إلكترونية، هاتفية، مكتوبة، وشفوية. (دار الإفتاء المصرية، ٢٠٢٠، ص ١٦). وينم ذلك على الطلب المتزايد من المجتمع المصري على الفتوى في كافة قضاياه الحياتية، كما يشير ذلك، إلى عمق تأثير الفتوى وآراء المفتين في جميع مفاصل الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وخلق توجهاتهم

واهتماماتهم، وبسبب أهمية الفتوى في حياة الناس، ومخاطرها إذا ما تصدرتها الفتاوى المتطرفة على هوية المجتمع المصري بين فئاته ومكوناته، جاءت إشكالية الدراسة الراهنة، للوقوف على أبرز آليات التأهيل والتدريب التي تتبعها مؤسستي الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية في سبيل تخريج مفتي كفء، يوازن بين الثوابت الدينية، ويحافظ على مكونات الهوية الوطنية المصرية، ورصد نقاط الضعف في هذه الآليات وتقييمها، في ضوء التحديات السياسية والأمنية والدينية المعاصرة، ومكافحة العقول المنتجة للتطرف والانحراف الفكري الذي يهدد أمن المجتمع المصري واستقراره.

كما تشغل الدراسة الراهنة، ظاهرة فوضى الفتاوى وشذوذها وتطرف بعضها، والتي تسببت في جدليات وتساؤلات متعددة في مصر، ترددت صداها وتأثيرها على المستوى المحلي والوطني، وتحاول الدراسة الراهنة الوقوف حيالها، ومن هذه التساؤلات: من هو المفتي الصالح للمجتمع؟ ما جوهر العملية التأهيلية للمفتي من الزاوية الاجتماعية؟ وكيف يوازن المفتي المعاصر بين فتواه ومصلحة المجتمع؟ فضلاً عن ذلك؛ هل أنتج المفتي المتطرف ظواهر كالعنف والإرهاب داخل المجتمع المصري؟ وهل هناك قيود سياسية تساهم في تعزيز الانحراف الفكري لدى المفتي المعاصر؟ وفي ضوء هذه التساؤلات –العامة ظهرت مجموعة فرعية من التساؤلات– التي تناقش الظاهرة من جوانب مختلفة مثل: هل تساهم الفتاوى المضللة في تحلل الرابطة بين المواطن والدولة؟ لماذا يغالي بعض المفتين في فتواهم؟ وما هي أسبابهم ودوافعهم في ذلك؟ وغيرها من التساؤلات التي تحاول الدراسة الراهنة الوقوف حيالها في ظل العديد من الظواهر

السلبية، التي اجتاحت المجتمع المصري في الآونة الأخيرة مثل: جمود المفتي على فكره، والتعصب للرأي، وعدم احترام الآخر المختلف، ومقاومة الاعتدال الديني، والمغالاة في تنفيذ النصوص الدينية رغم اختلاف الوقائع المجتمعية والتطورات الزمانية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

– أنها من الدراسات الجديدة التي تتقاطع بين فرعي علم الاجتماع (السياسي، والديني) والتي اهتمت بتقييم آليات التأهيل والتدريب لمن يتصدر الفتوى، من قبل أهم مؤسستين في مصر والعالم الإسلامي –الأزهر الشريف ودار الإفتاء– في ظل ما يشهده العالم من موجات متتالية من العنف والإرهاب والاقتتال نتيجة الفتاوى المحرضة على العنف، وإصدار الفتاوى التي تبرر القتل.

– تهتم الدراسة الراهنة بعرض آليات جديدة تساهم في عملية تأهيل المفتي المعاصر اجتماعياً، في ضوء المحاولات العلمية للتصدي لإساءة فهم النصوص الدينية، والتطرف وقبول الآخرين، ونشر قيم التسامح بين الأديان والثقافات المختلفة.

– تكشف الدراسة العديد من المشاكل والالتباسات الجديدة المتعلقة بقوانين الإفتاء وفقاً لمعيارين: الأول؛ الأصول الفقهية، والثاني؛ متغيرات العصر، في ضوء مقولة ابن القيم رحمه الله "فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال".

– ترصد الدراسة مراحل تجديد الخطاب الديني بدءاً من "مرحلة تطهير الفتاوى الشاذة" إلى مرحلة السيطرة والتنظيم الدعوي، وفقاً لما ينص عليه الدستور

المصري؛ من أن حرية العقيدة مطلقة، وأن كل إنسان حر في ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة، وهو حق ينظمه القانون".

– حذرت الدراسة من أزمة الالتباس والفتنة الأخيرة التي حدثت بين مؤسستي الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية، فيما يتعلق بمحتوى "قانون تنظيم الفتوى" الذي أقره مجلس النواب مؤخراً، والذي نص على أنه "يحظر بأي شكل من الأشكال التصدي للفتوى في الشأن العام أو الخاص إلا إذا كانت صادرة عن (هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، دار الإفتاء المصرية، الإدارة العامة للفتوى، أو مجمع البحوث الإسلامية، ومن هو مرخص له من هذه الجهات" (لجنة الشئون الدينية والأوقاف بمجلس النواب، ٢٠١٨).

– تنبه الدراسة الراهنة إلى أهمية تنفيذ مخرجات "مؤشر الفتوى العالمي" التابع لوحدة الدراسات الاستراتيجية بالأمانة العامة لهيئات الفتوى حول العالم، والذي يهدف إلى التشجيع والمشاركة الفعالة في تجديد الخطاب الديني، من خلال تقديم نماذج واقعية في التنمية الدينية، وإنشاء المناهج والأفكار، مع تقديم البدائل الحديثة لمشاكلنا الدينية والثقافية.

– فحصت الدراسة مردود بيانات "مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتطرفة" التابع لدار الإفتاء المصرية على المجتمع المصري. حيث بلغ عدد الفتاوى الواردة على موقع المرصد الرقمي أكثر من (١٢٥) ألف فتوى؛ لأكثر من (٥٦) قضية دينية وحياتية ملحة.

– تحذر الدراسة الراهنة المجتمع الاسلامي من تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا في الفترة الأخيرة بشكل مبالغ فيه، والتي تضر بالأقليات المسلمة في جميع

أنحاء العالم، وتؤثر سلباً على عموم المسلمين في العديد من القضايا، ويتم هذا التحذير عبر وضع آلية لرصد أوضاع الجاليات الإسلامية في الخارج، واتخاذ المواقف وبناء السياسات والبرامج التي تعود بالنفع على هذه الجاليات، والتي تتزايد معاناتها يوماً بعد يوم نتيجة للإسلاموفوبيا.

– تنبه الدراسة الراهنة؛ العالم الإسلامي بأهمية توصيات "الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم التابعة لدار الإفتاء المصرية"، ودورها في رقابة وتجميع المؤسسات الدينية والهيئات الدعوية في جميع أنحاء العالم، وذلك لاستعادة الدور المهم الذي تؤديه الفتوى في حياة المجتمعات واستقرارها.

– **أخيراً**؛ تحذر الدراسة الراهنة المؤسسات الدينية في مصر من مخاطر الانكماش الإعلامي الرسمي والخاص والإلكتروني، وترك الساحة خالية أمام الخطاب الديني المتطرف عبر قنوات إعلامية مختلفة، وذلك في ضوء زيادة الطلب على الفتوى في كافة مدن وقرى ومراكز الجمهورية والتي بلغت (٤٢٠,٩٣٨) ألف طلب، خلال عام ٢٠١٩، في موضوعات وقضايا متنوعة، مثل؛ قضايا المعاملات المالية والتجارية، العبادات، المواريث، قضايا شخصية، قضايا عن المرأة، قضايا سياسية خاصة بالوطن والمواطن والحقوق والواجبات، فقه المواطنة، والعديد من القضايا المعاصرة. (مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، ٢٠٢٠، ص ص ١٠–١٠٣).

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

١) التعرف على تحديات تأهيل المفتي في مصر.

٢) رصد أهم الخصائص والمهام الواجب توافرها في المفتي المعاصر لمواجهة الفكر المتطرف.

٣) تقييم برامج التأهيل والتدريب (المتخصصة، التثقيفية، والبرامج عن بعد) لتخريج مفتي كفء ومعتدل من منظور اجتماعي.

٤) التعرف على مظاهر القصور العلمي والمنهجي لدى بعض المتصدرين للفتوى في مصر، ومردودها على المجتمع.

٥) الكشف عن نقاط التماس بين المفتي والتكنولوجيا الحديثة، ومردود ذلك على قضايا التطرف والإرهاب.

٦) تحليل البرامج المستخدمة في تفكيك وتعديل مظاهر الفكر المتطرف والمغالاة عند بعض المفتين.

٧) تعزيز دور المفتي في المستقبل نحو الحفاظ على الدين والوطن.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

في ضوء ما سبق عرضه تتمحور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاده: "كيف تتم عمليات تأهيل المفتي في مصر بين المجالين السياسي والديني نحو الحفاظ على الدين والدولة؟". وينبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية؛ كالتالي:

١) هل يشكل تأهيل المفتي في مصر معضلة سياسية ودينية؟ وما أسباب ذلك؟

٢) ما الخصائص الواجب توافرها في من يتصدر الإفتاء في مصر؟ وما المهام المطلوبة منه لمواجهة الفكر المتطرف؟

٣) ما أبرز برامج التأهيل والتدريب (المتخصصة، التثقيفية، والبرامج عن بعد) لتخريج مفتي كفء ومعتدل؟

٤) ما مظاهر القصور العلمي والمنهجي لدى بعض المتصدرين للفتوى في مصر؟ وما مردودها على المجتمع؟

٥) هل يتم تأهيل المفتي للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة؟ وما مردود ذلك على قضايا التطرف والإرهاب؟

٦) هل توجد برامج لتفكيك وتعديل مظاهر الفكر المتطرف والمغالاة عند بعض المفتين؟ وكيف يمكن تقويمها؟

٧) كيف يتم تعزيز دور المفتي في المستقبل نحو الحفاظ على الدين (أزمة الإسلاموفوبيا) والوطن (الفتاوى الهدامة)؟

خامساً: المفهومات الأساسية للدراسة:

تستند الدراسة الراهنة إلى خمسة مفاهيم أساسية تتمثل في الآتي:

١. مفهوم المفتي (Mufti):

المفتي في اللغة هو "اسم فاعل من المصدر إفتاء، وأفتاه في الأمر بمعني أبانه له، والفتيا والفتوى: ما أفتى به الفقيه، ويطلق على المخبر بالحق على غير جهة الإلزام. والمفتي عند الأصوليين: هو المجتهد. أما المستفتي: فهو اسم فاعل من الاستفتاء، وهو طالب الفتوى، ومن طلب الحكم الشرعي من المجتهد". (إبراهيم سلقيني؛٢٠٢٠، ص١٧٩).

كما أن المفتي اصطلاحاً "هو المخبر عن الأحكام الشرعية، ولا يتم له ذلك إلا إذا كان لديه القدرة والعلم والملكه، حتى يتمكن من تطبيق الواقع على النص، وتطبيق الحوادث والوقائع على النصوص الشرعية". وهناك فروقاً بين المفتي والقاضي، فالقاضي يتميز عن المفتي بأمرين، الأول: الفصل بين المتخاصمين، أما المفتي فيستفتى فقط دون وجود خصومة، والثاني: الإلزام؛ أي أن حكم القاضي يرفع الخلاف، أما فتوى المفتي لا ترفع الخلاف، فإذا اختصم رجلان إلى القاضي فحكم بينهما نفذ الحكم إلزامياً، أما المفتي فهو رجل مخبر عن الحكم وناصح به. مصداقاً لقول الله تعالى "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ

يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ" وقول الله "يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ۚ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ.." سورة النساء:[١٢٦-١٧٦]، فالمفتي هو المخبر عن الأحكام الشرعية عن الله عز وجل (محمد العثيمين؛٢٠١٥، ص ص ٥٩٩-٦٠٠).

فالمفتي، بحكم التعريف هو "الشخص القادر على تفسير مصادر الأحكام والنصوص الإلهية، في ظل المبادئ العقائدية مع توفير معايير لواقع العالم المتغير. كما أنه مرجع شرعي إسلامي يعطي رأياً قانونياً رسمياً (فتوى) رداً على استفسار من قبل فرد أو قاض. حيث تتطلب الفتوى عادةً معرفةً بالقرآن والحديث النبوي، بالإضافة إلى معرفة التفسير والسوابق ذات الإجماع، وبعض المسائل القانونية الإشكالية. غير أن تطوير القوانين المدنية في معظم البلدان الإسلامية أدى إلى تقييد سلطة المفتين في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والعادات الدينية، مثل الميراث والزواج والطلاق. وحتى في هذا المجال، فإن صلاحيات المفتي في بعض الحالات مقيدة بالتشريعات الحديثة". (Baudouin Dupret,2018,PP136-139).

تُعرف الدراسة الراهنة المفتي (إجرائياً) بأنه: "خبير شرعي مصري، ومسلم سني، ومستشار يفسر الشريعة الإسلامية، تخرج من الأزهر الشريف، وتلقى تدريبات تأهيلية من دار الإفتاء المصرية، ولديه سلطة إصدار الأحكام في الأمور الدينية والمسائل القانونية، وقادر على إبداء الفتوى عند الطلب".

٢. مفهوم الفتوى (Fatwa):

الفتوى في اللغة؛ من الإفتاء "وهو تبين المبهم، أو تبيين المشكل من الأحكام والجواب عنها" فالإفتاء هو الإبانة. وفي القاموس؛ الفتيا، والفتوى، ما أفتى به الفقيه، وأفتاه في الأمر أبانه ووضحه. كما أنها ليست للإبانة فحسب، بل لإرشاد وإعانة المستفتي للخروج من الإشكال الذي وقع فيه. مصداقاً لقول الله ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ سورة النمل:[٣٢]، فاستخدمت لفظ أفتوني بدلاً من أخبروني، لما في الكلمة من معاني زائدة عن مجرد الإخبار والإرشاد. أما الفتوى اصطلاحاً فتعني "الجواب عما يشكل من الأحكام" وعند البناني تعني "الإخبار بالحكم من غير إلزام" أو هي "بيان لحكم المسألة المرتبطة بالسؤال" كما تعني "بيان الحكم الشرعي، في قضية من القضايا جواباً عن سؤال سائل، معيناً كان أو مبهماً، فرداً أو جماعة" (عبد الحكيم الرميلي؛٢٠١٦، ص ص ٢٩-٣٢).

كما أن الفتوى هي الرد على السؤال أو الحاجة. وهي رأي قانوني موثوق يقدمه المفتي رداً على سؤال طرحه فرد أو محكمة. وعادة ما يتم طلب الفتوى في الحالات التي لا تغطيها الأدبيات الفقهية وليست ملزمة أو قابلة للتنفيذ. وتعتمد سلطتها على تعليم المفتي ومكانته داخل المجتمع. فإذا لم يقتنع المستفسر بالفتوى، فله حرية التوجه إلى مفتي آخر والحصول على رأي آخر؛ ولكن بمجرد أن يجد رأياً مقنعاً عليه أن يطيعه. ومن الناحية النظرية، يجب أن يكون المفتون قادرين على ممارسة التفكير القانوني بشكل مستقل عن مدارس القانون (الاجتهاد). حيث تاريخياً، كانت الفتاوى مستقلة عن النظام القضائي،

على الرغم من أن بعض المفتين أُلحقوا رسمياً بمحاكم مختلفة. ففي الأنظمة السياسية العثمانية والمغولية، تم تعيين المفتي الرئيسي شيخ الإسلام. وتم تعيين مفتين آخرين في مناصب كمفتشين للسوق، وأوصياء على الآداب العامة، ومستشارين للحكومة في الشؤون الدينية. وفي ظل الحكم الاستعماري، تولت المدارس الدينية دور المرشدين الدينيين، وأنشئت مؤسسات خاصة لإصدار الفتاوى. أما في العصر الحديث، عززت وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية دور وتأثير الفتاوى من خلال إتاحتها على الفور للجمهور. وحاولت الدول الإسلامية الحالية السيطرة على الفتاوى من خلال المنظمات الاستشارية/الرسمية داخل الوزارات الدينية. (Zulfiqar Shah,2014,PP101-102).

تُعرف الدراسة الراهنة الفتوى (اجرائياً) بأنها: "رأي ديني أو حكم شرعي يتخذه المفتي (عالم إسلامي أو محامي شرعي أو مفسر للشريعة الإسلامية)، وتكون صادرة من خلال قنوات رسمية (الأزهر الشريف ودار الافتاء المصرية) أو من خلال القنوات غير الرسمية (الفضائيات أو المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي)".

٣. مفهوم الهوية الوطنية (National Identity):

الهوية الوطنية هي أكثر من مجرد حالة نفسية داخلية أو تعريف فردي للذات، وإنما هي شكل من أشكال الحياة التي تُعاش يومياً في عالم الدول القومية، وهي ارتباط قوي بالوطن. فالهوية الوطنية هي الشعور بالانتماء والعضوية في كيان جيوسياسي. أي أن انتماءك وكونك عضواً في أمة يقومان على الدم والعرق والتاريخ والنسب والقيم المشتركة والقرابة واللغة. وحيث أن

الدولة هي بناء جيوسياسي فإن العضوية والانتماء فيه تقوم على قيم مدنية مشتركة تحت مسمى المواطنة. كما يسود مفهومان للهوية الوطنية فيما بعد الحداثة؛ أحدهما: صارم ينظر إلى الجنسية على أنها قائمة على الإيمان بالنسب المشترك أو العرق، والآخر: فضفاض يرى الجنسية على أنها مصطلح مرن بدون خصائص ثابتة. فالتعريف الصارم، كما عبر عنه "ماكس فيبر، ووكر كونور" واقعي وذاتي في نفس الوقت وله مزايا عديدة، منها؛ إسناد الجنسية إلى الهوية المشتركة الفعلية. أما التعريف الفضفاض، على النحو الوارد لـ "روس بول وبول جيلبرت" يفشل في إعطاء معنى محدد للهوية الوطنية. (Richard R. Verdugo, Andrew Milne, 2016, PP 3-4). ومع ذلك، عندما يتم استخدام المصطلح لتبرير مبدأ تقرير المصير القومي، عبر القوميين الليبراليين أمثال "ديفيد ميلر، وكاي نيلسن، وياعيل تامير" فإنه يجب استخدام التعريف الصارم لتحديد المعنى. إذ إننا نفكر في شكل شامل للهوية؛ يربط الشخص نفسه بالمواطنين والمؤسسات السياسية والقانونية للدولة، ويتم تحديد هويته من خلال الارتباط بالدولة كما تجسدها مؤسساتها وقواعدها وليس التقاليد أو اللغة أو الدين.

فالهوية الشخصية هي عملية دائمة التغيير بالنسبة للفرد وكذلك الجماعات. أما الهوية الوطنية، فيعتبرها "أنتوني سميث" الأكثر جوهرية وشمولية [من الهوية الشخصية]. فهي تربط الأمة كمفهوم رسمي بالأفراد الذين يعيشون فيها. ومع ذلك، غالباً ما تكون الهوية الفردية للأمة مهمة للغاية لبناء دولة قومية، وذلك عبر الشعور بالتضامن. كما أن الهوية الوطنية، في نفس الوقت، يمكن اعتبارها

طريقة حميدة لربط الأمة ببعضها البعض، كما قد تكون وسيلة خبيثة لاستبعاد الآخرين من خلال إثارة النعرات العرقية والطائفية والمذهبية (Jana Schäfer, 2016, P3). فالهوية الوطنية بهذا التفسير هي مفهوم معقد، ويجب أن تتضمن مكوناتها العناصر الآتية (أمة ينتمي إليها المرء، إحساس قوي بالارتباط القومي كجزء من هوية الفرد، مشاعر (إيجابية أو سلبية) تجاه الأمة، سمات الأشخاص الذين ينتمون إما إلى مجموعتهم الوطنية أو إلى مجموعات قومية أخرى، تجربة ذاتية للشمولية، تصور الذات على أنها مشابهة لأعضاء المجموعة، وأخيراً؛ المعرفة والاستعداد لاستيعاب الثقافة والقيم الوطنية واتباع معايير السلوك الوطني.

تُعرّف الدراسة الراهنة الهوية الوطنية (اجرائياً) بأنها: "شعور جمعي لدى المصريين، مسلمين ومسيحيين، يقوم على الإيمان بالانتماء إلى نفس الوطن والمشاركة في نهضته، في ظل ثقافة مشتركة، وتاريخ، وقرابة، ولغة، وإقليم، ومصير مشترك. وتُبنى وتُنقل هذه الهوية للمجتمع المصري عبر العديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية؛ ومنها الخطاب الديني الإسلامي، باعتباره الدين الرسمي للدولة، ويتولى مسؤولية هذه الخطابات مجموعة من المفتين والدعاة المدربين والمؤهلين علمياً وفنياً، من خلال مؤسستي الأزهر ودار الإفتاء المصرية".

٤. مفهوم الانحراف الفكري (Intellectual deviation):

الانحراف الفكري في اللغة؛ يطلق على الميل أو الزيغ في قضايا الفكر والتصور، أي الميل عن الوسطية والاعتدال. وبهذا فإن كل ميل أيديولوجي عما

هو مألوف يعد انحرافاً عن قيم المجتمع، ومحاولة لتذويب الهوية الفكرية عن طريق "الإفساد الفكري" لقواعد ومعايير المجتمع، من خلال الخروج عن حدود التسامح العام. ومُخالفته لمعلوم الدين، وقيمه وأخلاقه السمحة، وانتهاك الثقافة العامة للمجتمع، وما تحكمه من قوانين وأنظمة. كما أنه التوجه إلى تعميم الأفكار المتطرفة بين الناس، سواء في التشدد أو التفريط، ومجانبة الفطرة السليمة لقيم الدين، أو الخضوع للطبيعة الإنسانية دون شرط أو قيد. (نور الدين مختار؛٢٠١٧، ص ص ٤-٥). وقد اتسع مفهوم الانحراف الفكري ليشمل دوائر عديدة من مناهج الفكر وخلفيات المذاهب، بسبب أنه مفهوم متشعب ومتداخل، ومرتكز على مجموعة من المناهج الحديثة في عمليات الرصد والتحقيق والتلبيس والتغليط، وهو ما يحتاج إلى جهود تراكمية من قبل "الباحثين والعلماء والمؤسسات الدينية" في ضوء مسارات الإصلاح العقلي والاتساق الواقعي.

كما يُعرَّف الانحراف الفكري اصطلاحاً؛ بأنه نمط من التصورات الخارجة عن التوقعات الشائعة والمحتملة، في السياق العام للبنية الاجتماعية، وهذا التعريف هو أحد التعريفات الأكثر شيوعاً بين علماء الاجتماع. كما أنه؛ الميل نحو التطرف والتعصب والإرهاب. بالإضافة إلى أنه؛ انحراف سيئ لفكر الإنسان مما يجعله يحيد عن الصحيح من القيم السائدة في المجتمع، وفعل الأشياء التي يرفضها جميع أفراد المجتمع. (Dina ELshenawi, Yue Wang, 2018, P35). ويكمن خطر الانحراف الفكري في كونه يصطدم بمسألة الاعتقاد، ولا يمكن معالجته بكلمات الوعظ والإرشاد مثلما يتم مع قضايا الانحراف الأخلاقي على سبيل المثال.

تُعرف الدراسة الراهنة الانحراف الفكري (اجرائياً) بأنه: "المغالاة في إصدار الفتاوى الدينية، من قبل بعض المفتين خريجي الأزهر الشريف أو المدربين من قبل دار الإفتاء المصرية، وتبنيهم لأفكار تدعوا إلى؛ الإرهاب أو التكفير، إباحة القتل لغير المسلم، التعصب المذهبي الأعمى، الغلظة في التعامل، أو الجرأة على الفتوى بأفكار إلحادية غربية (مفتي الفضائيات الخاصة، وأصحاب الفتاوى الشاذة).

٥. مفهوم تجديد الخطاب الديني (Renewing Religious Discourse):

أحدث مصطلح التجديد في الخطاب الديني غموضاً وإشكاليات كثيرة، بين مؤيد لقضاياه ومعارض لها، نتيجة ذلك التداخل غير الواضح بين أهدافه ومضمونه ومفهومه، ورغم ذلك خلص العديد من العلماء إلى تعريف واضح له، ومن هذه التعريفات؛ أنه "تلك الدعوة المستنيرة لأصحاب العقول والدعاة، لتجديد فهمهم للتعاليم الإسلامية، إذ أنه لا يعني التغيير الجذري في معالم الدين وأركان الإسلام، وإنما ربط أحكام الشريعة بمتغيرات العصر، وتقويم أسلوبهم ومنهجهم – المفتون– في إصدار الأحكام والخطابات الدعوية أو الإفتائية، لذا فهو تجديد لأمر الدين وسلطانه ومكانته، بسبب متغيرات العصر وأحداثه وتطوراته، وليس تجديداً للدين ذاته. كما أنه إعادة اكتشاف الذات وفق شروط الوعي العالمي الجديد المتميز بمناهجه المعرفية وليس الأيديولوجية، وتحول نوعي في البنية الثقافية والفكرية والاجتماعية للمجتمع، ووضع الإنسان في سياق تاريخي ووجودي أشمل، يعيد علاقة التوازن بينه وبين محيطه المجتمعي والزمني" (محمد مصطفى؛ ٢٠١٧، ص ص٢٠–٢١). والتجديد بهذا المعني لابد وأن يلتزم؛

بمقتضيات التجديد النابع من علماء السلف المسلمين، وليس التجديد على أسس الدعوات الغربية ذات الأفكار القائمة على الانحراف الديني، ودعوات التفسخ عن الأديان، أو دعوات التغريبين بهدف هدم ثوابت الدين فهذا تخريب وليس تجديد.

فأزمة الخطاب الديني جزء من أزمة أعمق وأشمل، تتشكل أركانها في ذلك الإحتراب بين مختلف التيارات والمذاهب والثقافات والعقائد، لدرجة تصل لحد العداء والتكفير والدعوة لقتل الآخر، المختلف، من هنا؛ يطرح التجديد كآليه ذاتيه للتنوير العقلي، باعتباره استجابة لمجموعة من الإشكاليات التي يفرضها الواقع بمشكلاته المعاصرة، وقضاياه وتعقيداته. وهو محاولة طموحة تسعى إلى حلحلة هذه الإشكاليات كنوع من المواكبة، وفتح باب الإبداع في ضوء الثوابت. فالتجديد يشكل جزءاً أصيلاً من الخطاب الإسلامي عبر التاريخ، كما أنه عمليه ملازمة للإسلام منذ نشأته. كما أن تجديد الخطاب يحدث –بشكل إلزامي– نتيجة التفاعل مع الأحداث ومتغيرات الواقع، وحاجته للتغير بعد فقدان الوعي السليم، أو الانحراف عن الطريق السوي للأمة، التي جانبت الصواب وتمسكت بالتقليد والركون للماضي، فقدست أعمال السابقين من رجال المذاهب والفرق، دون التعامل المباشر مع المصدر، فانقطعت صلتها مع الواقع وأحداثه وتداعياته المعاصرة (أحمد القاضي؛ ٢٠١٨، ص ص٢–١٣). فالتجديد هنا؛ هو عمليه ضرورية في ضوء الفكر الإسلامي ومراميه البعيدة، ومجالاته ونشاطاته المستمرة، فهذا التجديد لا يقف عند حد أو إطار، إلا في ضوء ما أشارت إليه الشريعة بنص قطعي معلوم من الدين بالضرورة، وخلاف ذلك؛ ينبغي أن يخضع

للتفكير والتطوير في ضوء مستجدات المكان والزمان، وتطور العلم وتغير وسائله.

تُعرف الدراسة الراهنة تجديد الخطاب الديني (إجرائياً) بأنه: "عمليات التحديث والتطوير المستمر في قضايا الفتاوى وأركان الإرشاد الديني، من قبل المفتين والدعاة في مصر، عبر منصات الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية، المسموعة أو المقروءة أو المرئية، وفقاً لأربعة عناصر: الأول: مصادر الشريعة الإسلامية، الثاني: واقع الزمان والمكان ومتغيرات العصر، الثالث: ربط المصادر الشرعية بمقتضيات الزمان والمكان والظروف المحيطة بالأفراد. والرابع والأخير: مراعاة احتياجات المجتمع وتصوراته وافتراضاته وقيمه عند إصدار الفتوى والأحكام الشرعية".

سادساً: التوجه النظري للدراسة:

تبنت الدراسة الراهنة عدد من المقولات النظرية في تفسيرها لمتغيرات وقضايا الدراسة، يتم عرضها على النحو الآتي:

أ – التحليل الاجتماعي الوظيفي للدين ومؤسساته عند دوركايم:

يرى إيميل دوركايم أن الانتماء إلى جماعة، أو إلى فئة اجتماعية دينية، يقوي أواصر الارتباط مع باقي فئات المجتمع، ويكون ذلك أقل ضمانة في تلك المجتمعات التي تكونت بفعل التراث الديني. وأن المجتمع حين يفشل في توظيف مصادر رمزية، أو بث أعراف نابعة من الدين، فإنه يصعب على أفراده الشعور بوعي جماعي يسمو فوق الاختلافات، والانتماءات الفردية، وعندئذ تتولد سياقات التحلل المجتمعي، ويكون هذا المجتمع غير قادر على خلق لُحمة بين

أفراده، ومن ثم؛ تظهر الصراعات، والانحرافات، المفتقدة لضوابطها، مما يخلق أزمة توازن داخل النسيج الاجتماعي. فالدين ومؤسساته؛ يعد من أهم عوامل التماسك الاجتماعي. حيث أدى الإسلام والكاثوليكية دوراً مهماً في وصول المجتمعات المعاصرة إلى معنى جمعي، ونقاط مشتركة تدعو للتوافق، في عالم يشهد تحولات هائلة. ويتجلى الدين عند دوركايم بمثابة إطار منظم ومؤسساتي للمقدس، حيث تسعى بنيته إلى إنتاج قواعد جماعية ووعي جمعي داخل المجتمع، وتفسر وظيفته على أنها جامعة لكل الأفراد لنزع الخلاف والصراع، بعد أن تجاوز الأفراد مرحلة الفوران الخلاق للنظام الاجتماعي الجديد، وتأكدت لهم الحاجة في التحكم بالخطاب المقدس وتطويره. لذا، فالدين هو رابطة وقاعدة تشد أزر المجتمع، عبر وجود مجموعة من القيم المتعالية اجتماعياً، وفقهاً يؤسس لنظام الموجودات، ودوراً طقوسياً يبث اليقظة المستمرة في وعي الناس، وخلق قيم مرجعية مشتركة، وقواعد ضابطة للسلوك المنحرف. وعبر جدلية الفعل الطاهر يتحول الدين إلى قانون يلزم الناس على إتباعه، عبر حزمة من التعاليم التي تنظم الحياة الاجتماعية. فالمجتمع في حاجة إلى الدين، وإلى مؤسسات دينية قوية لفرض قواعد سير نظامه بين الأفراد، فالصراع الاجتماعي لا يمكن التحكم به بأدوات سياسية فحسب؛ بل من خلال تطوير مجتمع عادل، عبر تربية الناس على قواعد جماعية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الأديان التي تنجح في ترسيخ هذا الدور الاجتماعي المهم. (سابينو أكوافيفا، إنزو باتشي؛ ٢٠١١، ص ص٣٣-٤٠).

ب- الخطاب الديني وإثارة الصراعات السياسية في المجتمع عند ماكس فيبر:

يشير "ماكس فيبر" إلى أن إهمال معالجة قضايا الدين وخطاباته المتعددة، يمكن أن تساهم في إحداث التغيرات الاجتماعية وتفجير الصراعات بين المنتمين إلى الديانات المختلفة، داخل المجتمع الواحد. حيث نادى فيبر بأولوية العلاقة الصوفية مع الله، وبنقد طقوسية الكنيسة اللوثرية المنظمة. في عالم يشهد تحديث وتغيير بشكل متسارع، بسبب الثورة الصناعية. وقد شكك فيبر في مدى مساهمة الخطاب الديني في تحديث الدولة وإعطاء دفعة للقوى الاقتصادية الناشئة، حيث إن ما تتبناه الكنيسة من خطاب ديني مزيف قد يعطل هذا التحديث بشكل مستمر. كما هاجم فيبر بعض الدعاة المسلمين الذين يتبنون فكرة غزو الدول لاستعادة الخلافة مرة أخرى، وربط الدين بالسلطة، وخطابات الحرب المقدسة. وأشار ويبر أن فكرة الربط بين الدين والسياسة يعد أمراً مأساوياً، إذ أن السلطة يجب أن تفسد في النهاية، وتتغير من قبل القوى الاجتماعية، وهو ما يرفضه الدين ويبطئ حركته. (Bryan S. Turner, 2016, P135-140). كما أشار ويبر إلى أن الصراع الديني والسياسي العنيف والوجودي الذي كان قائماً، بين الكنائس الطائفية في عصر الإصلاح؛ أدى إلى سعي كل طائفة إلى تطوير هوية مميزة لها، وتعزيز نفسها داخلياً، على حساب الوحدة المجتمعية، مما ساعد في تفتيت الهوية الواحدة، وتقسيم المجتمع إلى أفراد صالحين، وأفراد فاسدين، على المستوى الأخلاقي. وهذا يعني، أن المجتمع تحول بفعل الخطابات الدينية المتصارعة إلى مجتمع تصنيفي، أي؛ يصنف الأفراد على أساس الدين وليس على أساس الهوية والانتماء المجتمعي. ولكنه عُنى أيضاً؛ بالسعي إلى صياغة

آليات لمحاسبة رجال الدين والعلمانيين على حدٍ سواء. (Ralph Schroeder, 2016, P36-40).

ج- الأصول الاجتماعية للدعوة الإسلامية بين المفتي والمستفتي عند الإمام البخاري:

يبين الإمام (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) وهو "أحد كبار الحفّاظ الفقهاء من أهم علماء الحديث وعلوم الرجال عند أهل السنة والجماعة"، في صحيحه، أن المفتي في الإسلام، مهمته الأسمى، هي الدعوة إلى الحق، وإرشاد الناس للبعد عن الضلالة، وأن دعاة الحق هم الذين يدعون إلى الله، على بصيرة ويقين وبرهان عقلي وشرعي. وأن هناك عدد من الصفات الواجب توافرها في من يتصدر الفتوى أو الدعوى إلى الله عز وجل، تتمثل في الآتي:

- إبعاد المذبذبين غير المخلصين عن ميادين الدعوة. والحرص على دفع الإبهام وحصوص اللبس.
- أن الأحكام الشرعية في الإسلام يجب ألا تؤخذ إلا من كتاب الله وسنة رسوله.
- حسن إيجاد الحلول الشرعية للسائلين. وحرص الداعية بشؤون المدعوين على اختلافهم.
- اختيار المفتي أو الداعية الوسيلة الأكثر وصولاً إلى الناس. مع بذل النصيحة للآخرين وإن لم تطلب.

– اختيار الوقت المناسب للفتوى. مع بيان المبهمات وما يقع فيه الناس من الإشكال. مع مراعاته لأحوال المكلفين.

– التأكد والتحري من صحة وصدق الفتوى أو الدعوى قبل إصدارها. وتحذير المفتي غيره من الفتن المتوقعة. أو مواطن الالتباس التي تؤدي إلى الخلاف. والرفق والشفقة بالمستفتيين. وعدم التعاون على الإثم.

– الجلوس للناس لقضاء حوائجهم، وحفظ أسرارهم، وإجابة أسئلتهم بأمانة. وتصحيح المفاهيم الخاطئة لديهم.

– تنويع الدعاة والمفتين في أساليبهم لحض الناس على أمر أو صرفهم عنه. مع تيسير العقوبة على المستفتيين.

– جواز مراجعة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله أو لم يعلم بسر المخالفة. مع حرصه عن إبعاد المستفتيين عن كل ما قد يتسبب في مللهم وسأمهم. وحمل الناس على ظاهرهم وقبول الخير منهم. مع عدم تنازل المفتي لأمر فيه انتهاك لحرمات الله. وعليه الاجتهاد في إزالة الشك عن معلوم الدين وأمور العبادة. وعليه معاملة المختلفين من أصحاب العقائد الأخرى بالحكمة والموعظة الحسنة (محمد الرومي، ٢٠٠٨، ص ص ٦٣–٨٨٠). ففي باب الوصاة بأهل ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ.. قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "قُلْنَا أَوْصِنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ أُوصِيكُمْ بِذِمَّةِ اللَّهِ فَإِنَّهُ ذِمَّةُ نَبِيِّكُمْ وَرِزْقُ عِيَالِكُمْ" (صحيح البخاري؛ ٢٠٠٢، ص ٧٨١).

د – التجديد في الخطاب الديني ومردوده الاجتماعي:

إن تجديد وتطوير الخطاب الديني بالأساس؛ خاضع لجدلية العلاقة بين العقل والنص في علم الكلام، والتي تتضمن ربط الحجج العقائدية الإيمانية بالأدلة العقلية، من خلال عمليتي؛ تمحيص النص الديني، وعملية تعقل النص الديني من خلال الدليل العقلي، عبر استبيان العلاقة بين الدليل العقلي والنقلي. فالمتكلم عليه موازنة كلامه بين العقل والنص، في ضوء الزمن المتحدث فيه، وتطورات الأمور والأحوال، والأخذ بالتأويل في معالجة القضايا والمشكلات (جمال سيدبى، ٢٠١٨، ص ص ٢٤-٢٥).كما أن المدرسة العقدية الأشعرية بما انطوت، وتنطوي عليه، من قضايا مهمة في تحقيق التجديد في علم الكلام والخطابات الدينية، والتي تحققت على يد ابن تيمية، هي التي يجب الاشتغال على تطويرها؛ من أجل تحقيق هذه النقلة التي تتطلبها ضرورة فتح الأبواب على مصراعيها أمام مبادرة الإنسان المعرفية والتطويرية. كما تتميز المدرسة الأشعرية بفتحها إمكان تأويل المعطى التشريعي (كما تفعل بعض الفرق الباطنية). (مناف الحمد، ٢٠١٧، ص ص ٣-١١).

– ولقد طرحت "**المقولات النظرية**" سالفة الذكر بعض القضايا الأساسية، والتي ساهمت في تفسير موضوع الدراسة الراهن، وهي كالتالي:

أ-إن الدين كما حدده دوركايم؛ يمكن النظر إليه كمصدر للاستقرار الاجتماعي، والحفاظ على النظام الأخلاقي للمجتمع. كما أن الدين هو التعبير الرمزي الرئيسي للمجتمع ومثله العليا، وأن تطوير خطاباته يعد مفتاحاً يتيح التوفيق بين مطالب الأفراد ومصالح المجتمع ومكوناته. وأن الفشل في تحقيق هذا التوافق يهدد بتقويض القوانين التقليدية والأخلاقية والدينية، وخلق حالة من النسبية

الأخلاقية والفوضى الاجتماعية. كما يعتقد دوركايم أنه من أجل فهم دور رجال الدين في المجتمع، يجب اكتشاف العلاقة بين الرموز المقدسة وما تمثله.

ب- يعتقد ماكس فيبر؛ أن الدين يمكن أن يكون قوة للتغيير الاجتماعي، لصالح الأفراد، إذا ما تجنبوا الصراع حول قضاياه وأحكامه، في ظل تطور المجتمع وتغير قيمه. وقد استكشف ويبر العديد من المعضلات الأخلاقية الكامنة وراء السياسة والدين أو بشكل أكثر تحديداً بين دور العنف في السياسة ومكان الحب الأخوي في التقاليد الدينية. وبروز التوتر بين مجالي الحياة الاجتماعية (أو المؤسسات السياسية وممارسة الدين).

ج- إن للدين تأثيرات إيجابية على الأنشطة الاقتصادية للمجتمع. فقد لاحظ فيبر أن المجتمعات البروتستانتية ذات الكثافة السكانية العالية كانت أكثر المجتمعات الرأسمالية تطوراً وأن قادة الأعمال الأكثر نجاحاً هم البروتستانت. وأكد أن أخلاقيات العمل البروتستانتية أثرت في تطور الرأسمالية. وفي دعم السعي وراء المكاسب المادية من خلال تحفيز المؤمنين على العمل الجاد والنجاح.

د- أن فقه الدعوة عند الإمام البخاري، يقوم على قدرة استنباط المفتي أو الداعية، للقضايا الحياتية، في ضوء فهم تاريخ الدعوة إلى الله، وأسبابها، وأركانها، ووسائلها، وأساليبها، وأهدافها، ونتائجها، في ضوء الكتاب والسنة، وفهم السلف الصالح، وحسن العرض. ومراعاة المفتي حين إصدار فتواه خصوصية من توجه إليهم الفتوى، على اختلاف بيئاتهم، ومتباين ألسنتهم، ولغاتهم، ومتعدد أجناسهم، ومتحول زمانهم. وذلك؛ في ضوء قول الله تعالى ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا

مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة يوسف:١٠٨]. فالفتوى يجب أن تكون على بصيرة ويقين وبرهان عقلي وشرعي، وعلم وبيان من كتاب الله وسنة رسوله.

ذ- إن أحد أسباب الإخفاق في تجديد الخطاب الديني أنه لم يبدأ بعلم الكلام. فعلم الكلام يجسد نظرية المعرفة بالنسبة للدين الإسلامي. كما أنه ينتج منطق التفكير الديني، ويحدد طريقة التفكير.

ر- لا يمكن تخطي الانغلاق في تفسير النصوص، وإنتاج تفسيرات تواكب ظروف المجتمعات والأزمان، ما لم نعيد النظر في البنية العميقة لإنتاج تفسير النصوص الدينية.

ز- إن حظر التفكير الكلامي وتحليله، والوقوف فقط على ظاهر النصوص، يفضي إلى تعطيل العقل عن التطور المنشود، وشيوع التشدد، وتعدد مظاهر التطرف الديني ضد المخالفين في العقيدة، أو المذهب، واستحالة إرساء أسس للعيش المشترك بين مختلف الثقافات والأديان.

سابعاً: الدراسات السابقة:

يشير المسح الذي أُجري على التراث البحثي المتصل بموضوع الدراسة الراهنة، انقسامه إلى محورين، كالتالي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت تأهيل المفتي في ضوء القضايا الاجتماعية المعاصرة (تجديد الخطاب الفَتوي):

- تناول "بسيوني نحيلة" في دراسته بعنوان **(الصفات الدعوية المعاصرة للفتوى في العصر الحاضر)**؛ نقاط التماس بين علم الدعوة وعلم الإفتاء، وحاول خلالها تناول أبرز الصفات الدعوية الواجب توافرها بالفتوى المعاصرة في ضوء التجديد

والتحديث لمواكبة متطلبات العصر، ولتسهيل مهمة المفتي في أوساط المدعوين المعاصرين من المسلمين، وغير المسلمين. وقد هدفت دراسته إلى تأكيد الرابط بين الفتوى والدعوة، وبيان أثر صناعة الفتوى على عملية نشر الدعوة وقضاياها المعاصرة. وقد استخدم الباحث "المنهج الاستنباطي" الذي يجمع بين التحليل والتعليل، وتوصل إلى عدة نتائج منها: "أهمية التعاون بين المفتي والداعية، لتحقيق دعوة تساير الواقع المجتمعي، وصناعة فتوى وسطية نابعة من صحيح الدين ومتطلبات التطور الزماني والمكاني. (بسيوني نحيلة، ٢٠١٧، ص ص ٢٨٦-٣٢٣).

– استهدف "السنوسي محمد السنوسي" في دراسته "**صناعة الفتوي: إشكاليات تبدد الطاقات**" تقديم إشكالية صناعة الفتوى في العالم الإسلامي. في ضوء أربعة عوامل:

أ– الأول؛ ضعف التكوين المهني والعلمي وعمليات النظر العقلي لدى المفتي.

ب–الثاني؛ عدم تقبل فكرة الاختلاف في الآراء الدينية بين الكثير من المفتين، وأصحاب التوجهات الإفتائية المسيسة.

ج– الثالث؛ الخلط غير السليم بين أحكام الشريعة ومراد السياسة وتقلباتها.

د– والرابع؛ الاعتماد على الاجتهاد الفردي للمفتي، دون الركون إلى الاجتهاد العام لمؤسسات الفتوى الرسمية.

واختتم البحث بأهمية أن يستفيد المفتي بالمجامع العلمية، التي تضم نخباً متميزة في مختلف العلوم الشرعية، وفي معارف الحياة الاجتماعية المتنوعة. مع

ضرورة تفعيل الدور المؤسسي للدولة في صناعة المفتي، وتجديد فتواه في ضوء التغيرات المجتمعية والإنسانية المستمرة، بتفاصيلها المتباينة، وإشكالاتها المتعددة. (السنوسي محمد، ٢٠١٥، ص ص ٢٤-٢٥).

– استعرض كلاً من "إبراهيم رحماني، ونورالدين حمادي" في دراستهما **(الفتاوى المعاصرة بين ضوابط الشريعة ومقتضيات الواقع)**؛ أهم الإشكالات التي تعرقل العمل الإفتائي في الوقت المعاصر، عبر توضيح أبرز الضوابط الشرعية، وآليات تفعيلها في الواقع المجتمعي، ومتغيراته المعاصرة، وقد تناولت الدراسة أيضاً؛ مفهوم الفتوى، وأهميتها في حياة أعضاء المجتمع، وتناولت أصول الفقه وبعده المقاصدي في صناعة الفتوى المعاصرة. وآليات الربط بين الفتاوى المعاصرة وفقه التنزيل. كما تناولت آليات تأهيل المؤسسات الدينية لبعض المنتسبين إليها، في وظيفة الإفتاء الديني ومقتضياته المتغيرة. كما حللت الدراسة بعض الفتاوى المجمعية وطرق ترقيتها وتحديثها، من خلال حسن ضبطها، وإعادة توجيهها طبقاً لمتغير الزمن، وسبل تفعيلها. (إبراهيم رحمانى، نورالدين حمادي، ٢٠١٥، ص ص ٦١-١٠٠).

– تناول "فضل الله بخيت" في دراسته بعنوان **(ما يترتب على عدم الفهم للنص الشرعي في الفتوى)** مخاطر عدم فهم النص الشرعي عند إصدار الفتوى من قبل بعض المفتين، وذلك لسببين: الأول؛ التلاعب بالفتوى والنفاق بها. والثاني؛ تبصير المجتمع بمخاطر سوء فهم أحكام الشريعة. مثل سلب أحكام الشريعة والانحراف بها عن الهدف الأساسي منها، القائم على الإحسان والعدل، واستغلالها في الطغيان والجور. وقد توصلت الدراسة إلى أن للفهم ضوابط

يجب على المفتي مراعاتها عند إصدار فتواه، ومنها؛ النظرة التكاملية الشاملة عند تحليل وتمحيص النص، كذلك التجرد عن الغرض والهوى، واتباع مضامين اللغة العربية ودلالتها لمعنى وجوهر النص. كما توصلت الدراسة إلى أن سوء فهم النص الشرعي كان ضمن أسباب التطرف والانحراف الفكري عند العديد من المفتين، وظهور فرق دينية متطرفة مثل المرجئة والخوارج والشيعة. وأوصت الدراسة بأهمية استغلال وسائل الإعلام الحديثة في نشر الفهم السليم والصحيح للنصوص والأحكام الشرعية. (فضل الله بخيت، ٢٠١٥، ص ص ٩٩-١٣٤).

– وفي دراسة تحت عنوان (**دور الفتوى والمفتي في المجتمع المعاصر**) تمت الإشارة فيها إلى أن الفتوى بشكل عام تعد بمثابة رؤية قانونية صادرة عن أي فقيه مسلم (مفتي) فيما يتعلق ببعض أحكام الشريعة الإسلامية. فمن حيث المبدأ، تعمل الفتوى كوسيلة لتوضيح أي قضية تنشأ في المجتمع الإسلامي. وهذا يعكس أن الفتوى والمفتي هما أداتان مهمتان لتوفير التوجيه القانوني في نطاق الشريعة، التي تحكم المسلمين في شؤونهم اليومية. هذا؛ وعلى الرغم من أن الفتوى ليست ملزمة قانوناً عند إصدارها، إلا أن لها تأثيراً كبيراً في المجتمع المعاصر، وذلك لأنها توفر إرشادات وقواعد يجب اتباعها. وقد سعت الدراسة إلى فحص الدور المهم للفتوى والمفتي، في المجتمع الإسلامي المعاصر. وشملت مناقشة تعريف وشروط الفتوى، وخصائص الأشخاص المؤهلين لإصدار الفتوى، ونطاقها الفتوى وأثرها القانوني على المجتمع المسلم. واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على البحث المكتبي في تقديم رؤية قانونية سليمة للفتوى في ظل الشريعة الإسلامية. وقد وفرت نتائج الدراسة دليلاً واضحاً يتعلق بدور

الفتوى والمفتي في المجتمع الإسلامي المعاصر، مما يفيد مؤسسات الفتوى الرسمية بشكل خاص، وأفراد المجتمع بشكل عام. (Ahmad Ibrahim, 2015, P315-326).

– وقد فندت دراسة **(الفتوى كدعوة للوسطية: دور المفتي كواعظ)** الخصائص الواجب توافرها في شخصية من يتصدر الإفتاء في المجتمع، ومنها أن المفتي؛ هو الشخص المؤهل علمياً وأخلاقياً وقانونياً، والقادر على حل المشاكل الشرعية بناء على مصدر الشريعة في الإسلام. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات الفتوى كوسيلة لمنهج الدعوة. عبر التركيز على موضوعين رئيسين: أولاً: التعرف على العلاقة بين المفتي والخطيب/الواعظ. ثانياً، تحليل دور المفتي كخطيب. وقد توصلت النتائج إلى أن أحد أدوار المفتي كخطيب يمكن رؤيته من ناحية منهج الدعوة. وأن الطريقة المثلى لمنهج الدعوة تتمثل في؛ الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالحق للوصول للعدل. وأن المفتي والخطيب يشتركان في هدف مشترك، وهو الحفاظ على الدين الإسلامي وثوابته في ظل المتغيرات المعاصرة. (Ibtisam Ibrahim, Wan Mohd Khairul, 2017, P10-18).

– وفي هذا الإطار؛ ثمة وجود العديد من التساؤلات، التي طرحتها بعض الأبحاث والدراسات المعنية؛ بتأهيل المفتي، في ضوء الثوابت الدينية، ومواكبة القضايا المعاصرة للمجتمع وحاجياته، والتي تحتاج إلى مزيد من التوضيح والتفسير. ومن هذه التساؤلات، على سبيل المثال: هل باب الاجتهاد مغلق أمام المفتي؟ كيف يتعامل المفتي مع قضايا الحداثة؟ كيف يساعد المفتي في إعادة

بناء العقل المسلم؟ ما حدود أزمة الفكر والاجتهاد عند المفتين؟ هل هناك رابط بين الفقه والحرية الفكرية للمفتين؟ ما علاقة المفتي بحقوق الإنسان؟ كيف يؤثر القياس الخاطئ عند بعض المفتين على المجتمع؟ كيف يتعامل المفتي مع قضايا العلمانية مقابل الإصلاح؟ ماذا يعني مصطلح "الدولة الإسلامية" عند المفتي المعاصر؟ كيف يتعامل المفتي مع الأقليات في مصر؟ وكيف يصفهم؟ كيف يتعامل المفتي مع مجالات الإجماع والاختلاف ومذاهب الفقه والفتوى؟ ماذا يقول المفتي اليوم في قضايا مثل (التبرع أو البيع لأعضاء الجسم، حقوق المرأة، توصيف المسيح في الإسلام، ومعتقدات المسيحيين .. وغيرها)؟

المحور الثاني: الدراسات التي اقتربت من سبل إرشاد المفتي لدعم الهوية الوطنية (المجتمع والفكر الإرهابي):

– طرحت دراسة "عبدالقادر حرزالله" بعنوان **(ضوابط الفتوى في النوازل المعاصرة)** إشكالية ضبط الفتوى الإسلامية في النوازل والقضايا المعاصرة، وأهمية تحديث رؤية المفتي لمقاصد الشريعة في ضوء المتغيرات السياسية المعاصرة، بهدف تعزيز قيم مثل الانتماء للوطن، واللغة، والإقليم. وذلك من خلال ربط مفاهيم المواطنة والانتماء بمنحى الضبط عند الرجوع إلى الفقه الإسلامي. فعند وقوع نازلة أو حادثة معينة، اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، سواء تعلقت بحياة الجماعات أو الأفراد، فالمفتي هو المؤهل شرعاً في البت في هذه القضايا، في ضوء؛ طبيعة النازلة، ومكان حدوثها جغرافياً، أي موقع المجتمع أو الدولة، وعلاقتها بالمتغيرات الجديدة مثل العولمة والعلاقات الدبلوماسية للدول، والاتجاه الأفقي والرأسي للاقتصاد العالمي. ويرى الباحث في

توصياته ضرورة قيام المفتي والمؤسسات الدينية في العالم الإسلامي بتصنيف النوازل والقضايا الدينية الحديثة تصنيفاً جديداً، بحيث تراعي الفتوى عند إصدارها طبيعة العصر، وخصوصية كل نازلة على حدة، في ظل المتغيرات العالمية والسياسية المستجدة. (عبدالقادر حرزالله، ٢٠١٦، ص ص ٤٥-٦٤).

– أشار الباحث "محمد يسري" في دراسته (**الدور المعاصر للفتوى**) إلى أهمية الفتوى في العصر الحديث، في ظل تحديات الهوية الوطنية كعنصر حاسم في استبعاد المسلمين والهجوم عليهم، والتخويف من منهجهم. وبروز العديد من المشاكل المتعلقة بالديمقراطية والاقتصاد وحقوق الإنسان، وصراع الهويات، بين مخاطر الامتزاج مع الهويات الأخرى، وضياع الهوية المحلية، وبين الانغلاق على الهوية المحلية ومحاربة الهويات المغايرة. وربط بعض الظواهر السلبية بالمسلمين مثل العرقية والعنصرية والمذهبية. وتبعاً لهذا اتخذ التعبير الشرعي عن الفتوى أشكالاً متعددة في الوقت المعاصر، منها الطرق القديمة مثل (القول، الفعل، الكتابة، الإشارة، والإقرار)، ومنها الوسائل المعاصرة مثل (الهاتف، التلفاز، الشبكة العنكبوتية، البريد الإلكتروني، القنوات الفضائية، الصحف اليومية، والمجلات الدورية). كما تشير الدراسة إلى أهمية تجديد الفتوى في الوقت الراهن لإعادة الثقة الإيمانية إلى النفوس المتذبذبة، والقلوب الضعيفة، ومعاونة القوانين الوضعية، وغلق أبواب الاجتراء على الشريعة والحدود. ومن توصيات الباحث؛ أنه يجب على المفتي الاستفادة من الوسائل الإعلامية الحديثة عميقة التأثير، وألا يتجاهلها أو يقلل من قيمتها، لأنها سريعة الانتشار وعميقة الأثر، وهي أدوات العصر في الوصول إلى الناس، وعلاج

قضاياهم المتأججة؛ ولتبليغ فتواه والتعبير عنها. (محمد يسري، ٢٠١٨، ص ص ٣٤٥-٣٦٨).

- استخدم "أحمد سيف حسن" في دراسته **(منهج المفتي والمستفتي: إعادة التأهيل الديني)** مقاربة علمية ومنهجية لآليات الإرشاد الديني الموجه للمتطرفين وأصحاب الفكر المنحرف، من خلال برامج لإعادة التأهيل الديني وتقديم المشورة للمعتقلين الإرهابيين. وكان الهدف من دراسته؛ إيجاد نهج جديد يتبعه المفتي لإعادة تأهيل الإرهابيين والمتطرفين فكرياً، حتى يتبنوا آراء معتدلة ويكونوا قادرين على تجديد معتقداتهم الراديكالية، التي تدعو إلى تفكيك الأوطان، والانغلاق على الذات، وقطع التعاون مع الآخر. فالإرشاد الديني من أهم مكونات وبرامج التأهيل الديني، حيث تمارسه المؤسسات الدينية في جميع أنحاء العالم اليوم، لمواجهة العقليات المتطرفة الراديكالية، أو المعتقلين الإرهابيين، أو من يتبنون أفكارهم المتطرفة، ونصحهم بإحسان لإعادة تكييفهم مع المجتمع، من خلال التدريب الديني والعقائدي. ويؤدي المفتي هذا الدور المهم لإعادة تأهيل المعتقلين الإرهابيين، ومواجهة الأيديولوجيات الدينية المتطرفة. عبر الرد على استفسارات المحتجزين حول قضايا الدين وإشكالاته بشكل منهجي، والعمل على منع الحالات المؤهلة إلى السير في طريق التطرف، وتنقيح الفتاوى المتطرفة والشاذة وغير الصحيحة من عقولهم. وتصحيح تفسير بعض النصوص الدينية التي تُحدث اللبس لديهم، وتكون مدعاة إلى التطرف من وجهة نظرهم. (Ahmad Saiful Rijal, 2015, P14-20).

– رصدت "أمينة أدردور" عبر دراستها بعوان **(الخطاب الديني وإشكالية الهوية)** عدد من الأحداث التي شهدتها دول منطقة شمال إفريقيا والعالم العربي في الآونة الأخيرة، في ضوء ما فرضه عصر العولمة من تحديات، تقع ظلالها على علاقة الخطابات الدينية والفتوية بتعزيز أو تقويض الهوية الوطنية للشعوب. ومن أجل مواجهة هذه التحديات –رأت الباحثة– أنه من المهم تقديم تفسيرات علمية لها. ففي عصر العولمة، نشأت أزمة الهوية الوطنية على عدة مستويات؛ سياسية واقتصادية وثقافية. ويكمن السبب الجذري لأزمة الهوية الوطنية في الدول الاسلامية؛ في عدم فاعلية عناصر الثقافة الدينية وضعفها. ومن أجل تعزيز بناء الهوية الوطنية في عصر العولمة، فإننا نحتاج إلى: (١) إصلاح النظام السياسي والديني، واستكشاف النماذج الديمقراطية للحكم، وخلق الشروط المؤسسية المسبقة للهوية الوطنية؛ (٢) تعزيز التنمية الاقتصادية، وضمان الإنصاف والعدالة، وضمان المصالح في الهوية الوطنية؛ (٣) تطوير الثقافة الدينية عبر تجديد الخطاب الدعوي والإفتائي، وتعزيز تكامل القيمة وإثراء الأهمية الثقافية للهوية الوطنية؛ (٤) والتعرف على المستويات المختلفة لتنمية المجتمع دينياً، وتعزيز التكامل المجتمعي بين أعضاء المجتمع. وطرحت الباحثة المسألة الدينية، وما يرتبط بها من مواضيع مثل العلمانية والحداثة والهوية، في ظل التحديات المعاصرة. وحللت بعض من نماذج خطب صلاة الجمعة، لما لها من أهمية عميقة على جمهور المسلمين، إذا ما حسن استغلالها في تعميق هوية الشعوب الإسلامية. وتوصلت الدراسة أيضاً؛ إلى وجود صراع عقدي بين المنتمين للفكر السلفي –في شقه المتطرف– الرافض

لأي دعوة تجديديه للفكر الديني، وبين أصحاب الفكر الديني الحداثي المهتم بقيم حقوق الإنسان والحرية الفردية والمواطنة. فضلاً عن ذلك؛ أشارت الباحثة إلى أن قدرة رجال الدين حول تغيير الواقع الاجتماعي ضعيفة، وأن عناصر الهوية الثقافية الخاصة بالمقدسات الإسلامية، أصبحت عند بعض الخطباء والمفتيين؛ محل للتآمر من قبل الغرب أو المنتمين لأفكارهم. (أمينة أردور، ٢٠١٩، ص ص ١٠٦-١٢١).

- أخيراً؛ توصلت "نعمة كريمي" في دراستها **(فتاوى ضد الإرهاب والمنظمات الإرهابية)** أن أحد الأهداف الرئيسة لإصدار الفتاوى الإسلامية في الوقت الراهن، هو مواجهة الإرهاب وأفكاره الهدامة لبنية المجتمعات والدول. عبر إصدار فتاوى تتحدى الإرهاب وتنظيماته، وتوفير السياق الضروري لفهم أسباب عدم فعالية بعض الفتاوى في مكافحة الإرهاب، وذلك لأن بعضها لم تناقش الآيات القرآنية التي أوّلها الإرهابيون، إلى أنها تؤيد العنف وتبرر الإرهاب. واستخدمت الباحثة المقابلات التكميلية لدعم هذه النتائج وشرحها. حيث تشير بيانات المقابلات الأكثر منطقية إلى أنه، على عكس خط التفكير المحافظ، فإن المنطق المعتدل مطلوب لإعادة شرح وتفسير الآيات القرآنية، ولكن مثل هذا الخط من التفكير قد لا يكون موضع اهتمام من قبل أصحاب الأيديولوجيات المتطرفة. (Nima Karimi, 2017).

- وفي إطار هذا المحور؛ ثمة وجود العديد من التساؤلات التي تم رصدها في كتابات بعض المفكرين والباحثين، ومن هذه التساؤلات: ماذا يقول الإسلام عن الديمقراطية؟ ما رأي المفتي في عقوبة الإعدام والرجم وقطع اليد؟ كيف ينظر

المفتي إلى الإرهاب؟ هل في الإسلام ما يؤدي إلى تبرير التفجيرات الانتحارية أو الإرهاب؟ كيف يبرر المتطرفون أفعالهم بالقرآن؟ لماذا يوجد هذا العدد الكبير من الإرهابيين المسلمين؟ ما دور المفتي غير العربي في مكافحة الإرهاب؟ ما هو الجهاد؟ ماذا يقول القرآن عن السلام؟ ما العوامل التي ساهمت في صعود الأصولية الإسلامية؟ وما هي الوهابية من منظور بعض المفتين؟ وما دور المفتي المسلم ذا الجنسية الغربية في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا؟

- التعقيب على الدراسات السابقة:

إن تحليل الدراسات سالفة الذكر، قد أسفر عن العديد من جوانب القصور التي شابت هذه الدراسات –وهو ما يشغل البحث الراهن– نعرضها كما يلي:

- لم تتطرق الدراسات السابقة لبيان الفهم المغلوط لبعض آيات القرآن عند بعض المفتين، مثل "آية الحاكمية" والتي تعد المسألة الأم التي انطلقت منها غالبية التيارات المتطرفة، والتنظيمات الإرهابية.
- عدم إيضاح الأخطاء التي يقع فيها المفتي في "فهم الواقع"، بفعل الفهم الخاطئ للسنة النبوية.
- إغفال وضع آليات لتجديد "منظومة الفتوى" في مصر والعالم الاسلامي، بهدف تأهيل المتصدرين للفتوى.
- عدم الإشارة لسبل رصد الفتاوى الشاذة ودراستها وتحليلها، وطرق تعقبها وتقديم المبادرات الإفتائية حيالها.

- عدم التطرق إلى العمل الوقائي للفتوى، بهدف تحويل دورها من الاقتصار على حل المشكلات إلى الوقاية منها.
- ضعف الربط العلمي بين الفتوى وحماية الشباب من الفكر المتطرف؛ كالإرهاب أو العنف أو الإلحاد أو تكفير الآخر.
- عدم الإشارة إلى معايير واضحة تهدف إلى تفكيك الفكر المتطرف عند بعض المفتين.
- خلط بعض الدراسات بين مفهومي الجهاد الإسلامي وحماية الدولة ومكوناتها.
- إغفال بعض الدراسات لآليات التجديد في الفكر الإسلامي، وسبل تدريب المفتين على عناصره الجديدة.
- عدم الربط بين دراسة الفقه وأصوله ومذاهبة الفقهية المتعددة بقضايا المجتمع المعاصرة، والركون إلى الماضوية في الفتوى.
- عدم توضيح سبل تعزيز الإفتاء الإلكتروني، وآليات مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا.
- ضعف تفسير ضوابط الإفتاء في ضوء (قضايا حقوق الإنسان، فوضى الإفتاء، وقضايا الشأن العام للدولة).
- إغفال سبل تعزيز الريادة الاجتماعية والسياسية لمؤسسات الإفتاء في مصر، بهدف تحقيق التلاحم المجتمعي.

"الدراســـة الميدانيـــة"

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهجية البحث الكمي والكيفي، والتي تعتمد على جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص نتائجها. وقد تم تصميم استبانة لمعرفة آليات تأهيل مؤسسة الأزهر ودار الإفتاء المصرية للمفتين من جهة، وتحليل نقاط الضعف والقوة في هذه الآليات ومردودها الاجتماعي على حفظ الثوابت الدينية وخصوصية الهوية الوطنية المصرية، لذا تم الاعتماد في تصميم هذه الاستبانة على وضع أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة في آنٍ واحد، بهدف الحصول على البيانات والمعلومات بشكل شامل حول إشكالية الدراسة، وقد مر تصميم الاستمارة بعدة مراحل، وعمل دراسة استكشافية لها، باستخدام تقنية المقابلات الحرة (Unstructured Interview) مع عدد من مسؤولي الإفتاء والتدريب بمؤسستي الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية. وقد تم حساب النسب المئوية عبر الاتفاق بين اجابات مفردات العينة باستخدام أسلوب إعادة الاختبار بفاصل زمني تراوح بين أسبوع إلى أسبوعين، وقد تم الحصول على نسب اتفاق للبنود تراوحت بين (٩٠، ٩٢). وهي نسب مقبولة تؤكد ثبات الأداة. وقد تم اختبار صدق الأداة بأسلوب صدق المضمون، وذلك عبر عرض الاستبانة على أربعة من المحكمين، من أقسام (علم الاجتماع وعلم النفس) جامعات (القاهرة، جنوب الوادي، والأزهر الشريف). وبينت النتائج اتفاق السادة المحكمين على صدق مضمون الأداة –بعد اجراء كافة التعديلات والمقترحات التي أشاروا إليها– وصلاحية استخدامها، في جمع البيانات اللازمة

والاعتماد على نتائجها. وتكّون "الاستبيان" من عدد من التساؤلات المفصلة، انتظمت في سبعة محاور أساسية، بالإضافة البيانات الخاصة بالمبحوث، وهذه المحاور، هي: المعضلة السياسية والدينية لصناعة المفتي في مصر (المظاهر والمسببات)، الخصائص الواجب توافرها في من يتصدر الإفتاء في مصر وأبرز مهامه، برامج التأهيل والتدريب لتخريج مفت كفء يجمع بين فهم الشريعة والواقع المعاش، مظاهر القصور العلمي والمنهجي لدى بعض المتصدرين للفتوى في مصر، المفتي وآليات التواصل عبر التكنولوجيا الحديثة، برامج تفكيك الفكر المتطرف عند بعض المفتين، وأخيراً؛ مقترحات تعزيز دور المفتي في المستقبل نحو الحفاظ على الدين والوطن.

وقد تم تطبيق الاستمارة على عينة قوامها (١٤٢) مفردة من القائمين على شؤون الإفتاء في مشيخة الأزهر ودار الإفتاء بالقاهرة، في الفترة من ٢٠٢١/١/٣ إلى ٢٠٢١/٣/٤، ولقد تم اختيار المسؤولين باستخدام أسلوب العينة القصدية؛ بهدف الوصول إلى العينة المرغوبة، ومعرفة آرائهم، وهي تندرج تحت مسمى "عينة الخبراء". بالإضافة إلى تحليل بعض السجلات الرسمية والتقارير الإفتائية التي تم التحصل عليها من قبل المؤسستين، أو المتواجدة على المواقع الإلكترونية الرسمية لهم. كما تم إجراء مراجعة مكتبية على الاستمارات المستوفاة، وأسفرت المراجعة عن استبعاد عدد (٣) استمارات لعدم استكمال بياناتهم، وتم إدخال البيانات وتحليلها، وإجراء كافة المعاملات الإحصائية حيالها، وتفسير النتائج ومناقشتها.

١) خصائص العينة:

تضمنت عينة الدراسة (١٤٢) مفردة، منهم (٦٠) مفردة من المسؤولين في مشيخة الأزهر، و (٨٢) مفردة من المسؤولين في دار الإفتاء المصرية بالقاهرة.

جدول (٢) يبين الخصائص الأساسية لمفردات عينة الدراسة

البيان	الفئات		ك	%
النوع	ذكور		١٠٥	٧٣.٧
	إناث		٣٧	٢٦.٣
السن	أقل من ٤٠ عاماً		٤٦	٣٢.٣
	من ٤١ – ٥٠ عاماً		٥٧	٤٠.٢
	من ٥١ – ٦٠ عاماً		٢٨	١٩.٧
	من ٦١ فأكثر		١١	٧.٨
الخلفية الدراسية	تعليم أزهري		١٣٩	٩٧.٨
	تعليم عام		٣	٢.٢
الوظيفة الحالية	مفتي/ داعية/ واعظ		٣٢	٢٢.٥
	إمام/ فقيه/ مستشار		٢٨	١٩.٧
	قاضي/ باحث/ مدرب		٢٥	١٧.٦
	عضو هيئة تدريس		٢٩	٢٠.٤
	رئيس قسم/ إدارة		١١	٧.٨
	رئيس مركز/مرصد/أمانة		٩	٦.٤
	رئيس قطاع/ وكيل		٨	٥.٦
جهة العمل	مشيخة الأزهر		٦٠	٤٢.٢
	دار الإفتاء المصرية		٨٢	٥٧.٨
القطاع / القسم	مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية		٢٢	١٥.٤
	قسم الفتاوى الهاتفية	قسم الفتاوى النصية والتواصل الإلكتروني		
	قسم فتاوى النساء	قسم فتاوى اللغات		
	قسم التدريب والتطوير	قسم المتابعة الإعلامية		
	قسم العلاقات العامة والإعلام	قسم البحوث والمراجعة والمتابعة		
	وحدة لم الشمل	وحدة مواجهة الإلحاد		
	مرصد الأزهر لمكافحة التطرف		١٢	٨.٤
	الإدارة العامة للتدريب		١٤	٩.٨
	أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب الأئمة والوعاظ والمفتيين		١٢	٨.٤
	مرصد فتاوى التكفير والآراء المتشددة		١٧	١١.٨
	مرصد الإسلاموفوبيا		٩	٦.٣
	مرصد الجاليات المسلمة في العالم		١٣	٩.٥
	الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم		١٢	٨.٤
	أعضاء هيئة التدريس برنامج إعداد المفتين عن بعد		١١	٧.٧
	إدارة التدريب "الراقي، المبعوثين"		٧	٤.٨
	إدارات الفتوى "الشفوية، المكتوبة، الإلكترونية، الهاتفية"		١٣	٩.٥
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات		٣٥	٢٤.٦
	من ٥ سنوات — أقل من ١٠		٣٧	٢٦.٢
	من ١٠ – ١٥ سنة		٤٢	٢٩.٥
	من ١٥ فأكثر		٢٨	١٩.٧

بالنظر إلى الجدول السابق، يتضح أن معظم الاستبيانات قد تمت مع الذكور بنسبة ٧٣,٧%، إلا أن هذا لا ينبغي أن يجعلنا نعتقد أن نسبة المفردات (٢٦,٣%) من الإناث قليلة، وذلك بسبب طبيعة العمل الديني والفتوي الخاص بمؤسستي الأزهر ودار الإفتاء. ويتوزعون على الفئات العمرية أقل من ٤٠ عاماً إلى ٦٠ عاماً بأعداد متقاربة في الفئة العمرية. ومعظم المسؤولين والعاملين في هاتين المؤسستين ترتكز خلفياتهم التعليمية على التعليم الازهري بنسبة ٩٨%.

فيما تنوعت الوظائف الحالية لمفردات العينة كالتالي؛ وظيفة: مفتي/ داعية/ واعظ بنسبة ٢٢,٥%، وظيفة: إمام/ فقيه/ مستشار بنسبة ١٩,٧%، وظيفة: قاضي/ باحث/ مدرب بنسبة ١٧,٦%، وظيفة: أعضاء هيئة تدريس بجامعة الأزهر بنسبة ٢٠,٤%، وظيفة: رئيس قسم/ إدارة بنسبة ٧,٨%، وظيفة: رئيس مركز/مرصد/أمانة بنسبة ٦,٤%، ووظيفة: رئيس قطاع/ وكيل ٥,٦%. وكان توزيع مفردات العينة حسب جهة العمل كالتالي: المسؤولين في دار الإفتاء المصرية ٥٧,٨%، أما المسؤولين في مشيخة الأزهر فجاءت نسبة تمثيلهم بـ ٤٢,٢%.

كما توزعت مفردات العينة على القطاعات والمراكز التالية؛ **أولاً** قطاعات ومراكز مؤسسة الأزهر: مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية ١٥,٤%، مرصد الأزهر لمكافحة التطرف ٨,٤%، الإدارة العامة للتدريب ٩,٨%، أكاديمية الأزهر العالمية لتدريب الأئمة والوعاظ والمفتيين ٨,٤%، **ثانياً** مراصد دار الإفتاء المصرية: مرصد فتاوى التكفير والآراء المتشددة ١١,٨%، مرصد الإسلاموفوبيا ٦,٣%، مرصد الجاليات المسلمة في العالم ٩,٥%، الأمانة العامة

لدور وهيئات الإفتاء في العالم ٨,٤%، أعضاء هيئة التدريس برنامج إعداد المفتين عن بعد ٧,٧%، إدارة التدريب "الراقي، المبعوثين" ٤,٨%، وإدارات الفتوى "الشفوية، المكتوبة، الإلكترونية، الهاتفية" ٩,٥%. فيما خبرة ٢٩,٥% منهم إلى ١٥ عاماً في مجال الفتوى والتدريب، بينما نسبة ١٩,٧% إلى أكثر من ١٥ عاماً.

شكل (١) يبين الهيكل التنظيمي لبعض إدارات وأقسام مشيخة الأزهر ودار الإفتاء المصرية

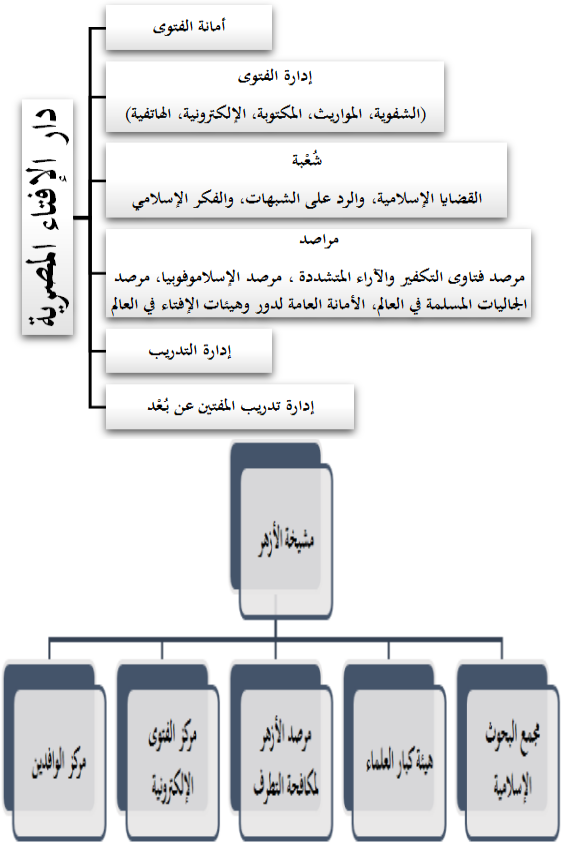

– وقد تم اختيار هذه العينة لتوافر عدد من الشروط، والتي تساعد البحث الراهن في تحقيق أهدافه؛ **ومن هذه الشروط:**

- أن تكون مفردات العينة ضمن الهيكل الوظيفي لمؤسستي الأزهر ودار الافتاء المصرية.
- أن يكونوا ممن يتصدون للإجابة على الأسئلة وتقديم الفتاوى باللغات المختلفة، وإصدار الفتاوى الدينية، وإعداد الأبحاث المتخصصة في الشأن الفتوي.
- أن يكونوا ضمن فرق التدريب على الإفتاء وأصوله، والردّ على الشبهات، وإعداد المفتين عن بُعْد، وتقديم المشورة الشرعية.
- أن يكونوا ممن يساهمون في حل المشكلات الإفتائية انطلاقاً من المعايير الآتية: صحيح الدين وعلومه، التعددية المذهبية، التصدي للفتاوى المتشددة وفوضى الفتاوى، مراعاة شروط الفتوى من حيث عموم حال المستفتي، ومكانه وزمانه.
- أن يكون بعضهن ممن يعملن في القسم النسائي، لمعالجة قضايا المجتمع النسائي من الفتاوى، وتصحيح المغلوط منها.
- أن يكونوا ضمن كوادر تأهيل الكفاءات العلمية عبر البرامج التدريبية، والدورات التثقيفية.
- أن تضم العينة كفاءات من (الباحثين والمتخصصين والمترجِمين والفقهاء) في شتى العلوم المعرفية داخل المؤسستين.

٢) نتائج الدراسة الميدانية:

فيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها تحليل البيانات الكمية والكيفية المستخلصة من الاستبيانات، ومن بعض السجلات الرسمية والتقارير الإفتائية، كالآتي:

المحور الأول: المعضلة السياسية والدينية لصناعة المفتي في مصر (المظاهر والمسببات):

كشفت استجابات عينة الدراسة مجموعة من النقاط المهمة حول القضايا التي تشكل معضلة أمام صناعة المفتي في مصر، تتضح في الجدول الآتي:

جدول (٣) يبين القضايا التي تشكل معضلة أمام صناعة المفتي في مصر

الفئات	أتفق		أتفق بحذر		لا أتفق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
– نشر صحيح الدين.	٧٨	٥٤.٩	٤٠	٢٨.٢	٢٤	١٦.٩
– الفتاوى المتشددة.	٤٣	٣٠.٤	٨٠	٥٦.٣	١٩	١٣.٣
– فوضى الفتاوى.	٩٠	٦٣.٣	٣٦	٢٥.٣	١٦	١١.٤
– خلق جيل واعٍ بصحيح الدين وعلومه.	١٠٠	٧٠.٥	٣١	٢١.٨	١١	٧.٧
– تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة.	٣٩	٢٧.٦	٨٨	٦١.٩	١٥	١٠.٥
– قضايا المرأة في الشريعة.	٣٠	٢١.٣	٧٠	٤٩.٢	٤٢	٢٩.٥
– تجديد الخطاب الديني.	٤١	٢٨.٨	٨٠	٥٦.٥	٢١	١٤.٧
– فكر الجماعات المتطرفة.	٨٧	٦١.٤	٣٨	٢٦.٧	١٧	١١.٩
– تنقية التراث من دعائم الغلو والتطرف.	٣٨	٢٦.٧	٩٠	٦٣.٥	١٤	٩.٨
– الارتداد للموروث في القضايا المعاصرة.	٢٨	١٩.٧	٤٤	٣٠.٩	٧٠	٤٩.٤
– ضعف الربط بين علمي الشريعة وعلم الاجتماع الديني.	٢٤	١٦.٩	٣٨	٢٦.٧	٨٠	٥٦.٤
– التعصب المذهبي والسياسي.	٢٠	١٤.٢	٨٣	٥٨.٤	٣٩	٢٧.٤
– ضعف الأداء الدعوي لدى دارسي الشريعة وأئمة المساجد.	٣٩	٢٧.٦	٨٨	٦١.٩	١٥	١٠.٥
– التسرع في الفتوى أو التراخي في إصدارها.	٩٠	٦٣.٤	٢٦	١٨.٣	٢٦	١٨.٣
– الفهم الصحيح للواقع والحاجات الحضارية.	٤٠	٢٨.٣	٨٧	٦١.٢	١٥	١٠.٥
– المبالغة في زيادة عدد الفتاوى.	٧٧	٥٤.٢	٣٠	٢١.٢	٣٥	٢٤.٦
– تحول الفتوى إلى مصدر للصراع.	٨٦	٦٠.٥	٢٩	٢٠.٤	٢٧	١٩.١
– تحريم الحلال وتحليل الحرام.	٢٥	١٧.٦	٤٠	٢٨.٢	٧٧	٥٤.٢
– استحلال دماء الناس والتكفير بالمعصية.	٨٥	٥٩.٨	٣٩	٢٧.٦	١٨	١٢.٦
– تشويه صورة الإسلام والتنفير منه.	٩٠	٦٣.٣	٣٦	٢٥.٣	١٦	١١.٤
– الفُرقة بين التيارات الإسلامية.	٧٤	٥٢.٢	٤٤	٣٠.٩	٢٤	١٦.٩
– زعزعة الأمن والاستقرار.	٥٥	٣٨.٧	٧٩	٥٥.٧	٨	٥.٦
– ضعف الثقة بين المجتمع والعلماء.	٣٩	٢٧.٤	٨٠	٥٦.٣	٢٣	١٦.٣

ففي محاولة للتعرف على رأي رجال الدين والإفتاء حول أبرز القضايا التي تشكل معضلة أمام صناعة المفتي الكفء في مصر، اتفق ٥٤.٩% من مفردات العينة على أن معضلة نشر صحيح الدين بين المصريين من قبل علماء الإفتاء تعد من أهم القضايا الواجب دراستها والتطرق إلى مظاهرها عند تناول قضية الإفتاء والمفتين، بينما رأى ٥٦.٣% من عينة الدراسة أن قضية الفتاوى المتشددة التي يدلي بها بعض المفتين تشكل حجر عثرة أمام عملية تطوير الإفتاء، فيما شكلت قضية فوضى الفتاوى اتفاق العينة بنسبة ٦٣.٣%، وقضية خلق جيل واعٍ بصحيح الدين وعلومه نسبة ٧٠.٥%، وجاءت قضية تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة في أولويات عينة الدراسة بنسبة ٦١.٩% ولكن على أن يكون مردود هذا التصحيح لثوابت الدين وتشريعاته، وليس للأهواء الحضارية والدعوات العلمانية. وقد اتفقت هذه النتائج مع رؤية مفتي الديار المصرية (شوقي علام) حول "تفكيك الفكر المتطرف"، حيث يرى أن من أبرز القضايا التي تواجه المجتمع المسلم ظهور تيارات وجماعات منتسبين للإسلام، حاولوا أن يفرضوا فهماً لنصوص الشرع الشريف، وفرض العديد من الفتاوى المتطرفة، والتي تخالف ما كان عليه السواد الأعظم من المسلمين، فساءوا للدين وشوهوا صورته، ليس فقط بتلك الأفهام المريضة الناقصة، ولكن لما انتاب هذا الفهم من إشاعة للإرهاب، وحمل السلاح، والتعدي على دماء الأبرياء (شوقي علام، ٢٠١٧، ص٢٢١٣).

كذلك بينت عينة الدراسة بنسبة ٤٩.٢% أن قضايا المرأة في الشريعة تمثل معضلة حقيقية في تطوير الخطاب الإفتائي في مصر. بالإضافة إلى خلق

آليات معاصرة لتجديد الخطاب الديني ولكن حذرت العينة بنسبة ٥٦.٥% من تناولها بشكل يهدم الأركان الأساسية للدين. فيما شكل فكر الجماعات المتطرفة قلق ٦١.٤% من عينة الدراسة، بينما نبه ٦٣.٥% من العينة على أهمية تنقية التراث من دعائم الغلو والتطرف. فيما حذر ٤٩.٤% من مخاطر الارتداد للموروث في القضايا المعاصرة وعدم الأخذ بالأسباب الحداثية في معالجتها، وأنها لا تعد مشكلة في الدين ولكن فيمن يمارس أحكامه ويقوم بمهامه. وقد اتفقت هذه النتائج مع رؤية الإمام جعفر الطحاوي عن الإسلام، إذ قال إن الإسلام هو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس، فالإسلام هو دين الاعتدال، ولا محل فيه للتطرف (أحمد تميم، ٢٠١٧، ص١٠٥).

فيما لا يعتقد ٥٦.٤% من العينة أن ضعف الربط بين علمي الشريعة وعلم الاجتماع الديني ليس بالأمر المعضل، إذن إن قضايا الدين تنطوي بالفعل على قضايا المجتمع، ومشكلاته الإفتائية. في حين يرى ٥٨.٤% من العينة أن التعصب المذهبي والسياسي يعطل من خلق مفتي مجموع عليه. كما أفاد ٦١.٩% من العينة أن ضعف الأداء الدعوي لدى دارسي الشريعة وأئمة المساجد تعد معضلة أساسية، ولكن لها مسبباتها المختلفة بدءاً من المناهج العلمية وصولاً لضعف بعض المحاضرين والمدربين. كما تشير ٦٣.٤% أن التسرع في الفتوى أو التراخي في إصدارها من أهم أسباب الارتباك الإفتائي تجاه القضايا المجتمعية. وأن ٦١.٢% تنصح العاملين في مجال الإفتاء بالفهم الصحيح للواقع والحاجات الحضارية وعدم نكرانه أو تجاوزه. فقد رأى "ابراهيم

المريخي" في دراسته بعنوان (دور العلماء والمؤسسات الدينية) أن السبب الرئيس في بقاء واستمرار وشيوع الفتاوى الهدامة في مجتمعاتنا المسلمة هو؛ تغليب المصالح الخاصة من قبل بعض المؤسسات الدينية الكبرى، والتي تذعن لها الحكومات والعامة، دون مراجعة مناهجها، وفحص أيديولوجياتها، ونقد الشاذ منها، عبر دراسات جادة لفتواها، واستخراج المناهج التي اعتمدت على التكفير والتضليل، وتتبع الموارد التي تستقي منها هذه المناهج، والتي تدعو إلى القتل بالنحر والتفجير والتنكيل (إبراهيم المريخي، ٢٠١٧، ص ص ٧٨-٨٠).

كما رأى ٥٤.٢% أن المبالغة في زيادة عدد الفتاوى معضلة أساسية. كذلك حذّر ٦٠.٥% من تحول الفتوى إلى مصدر للصراع. فيما رفض ٥٤.٢% من أن يكون تحريم الحلال وتحليل الحرام صادر من مفتين تابعين للمؤسسات الدينية الرسمية. وقد حذر ٦٣.٣% من مفردات العينة من مخاطر تشويه صورة الإسلام والتنفير منه عبر الفتاوى الشاذة التي تتبناها بعض الجماعات.

في حين يرى ٥٢.٢% من العينة أن الفُرقة بين التيارات الإسلامية لا تعزز صناعة مفتين وطنيين. فضلاً عن ٥٥.٧% ترى أن زعزعة الأمن والاستقرار تشكل أزمة. وأن ٥٦.٣% تحذر من ضعف الثقة بين المجتمع والعلماء. وينذر ٥٩.٨% من مخاطر الفتاوي الإرهابية التي تدعوا إلى استحلال دماء الناس والتكفير بالمعصية وهدم الأوطان، كما يتبين من الشكل التالي:

شكل (٢) يبين فتاوى التنظيمات الإرهابية والتي تنسف فكرة الانتماء للأوطان

المصدر: المؤشر العالمي للفتوى، ٢٠٢٠.

فيما أضافت بعض مفردات العينة عدد من مسببات هذه المعضلة والتي تقف حجر عثرة أمام صناعة المفتي الكفء في مصر، كما يلي:

– قلة عدد المؤهلين للفتوى.

– عدم الحذر عما تُحدثه الفتوى الخاطئة من مخاطر.

– كثرة النوازل والحوادث التي لم يرد فيها نص.

– تزايد مقولات التكفير على شبكة الإنترنت.

– عدم إلمام بعض المفتين بالواقع ومآلاته.

– التمييز ضد غير المسلمين.

المحور الثاني: الخصائص الواجب توافرها في من يتصدر الإفتاء في مصر (المهام والتوافق الأيديولوجي):

بيّنت استجابات عينة الدراسة مجموعة من النقاط المهمة حول الخصائص الواجب توافرها في من يتصدر الإفتاء في مصر وأبرز مهامه، تتضح في الجدول الآتي:

جدول (٤) يبين خصائص المفتي الكفء في مواجهة القضايا المعاصرة

الفئات	أتفق		أتفق بحذر		لا أتفق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
— يراعي شروط الفتوى من حيث الزمان والمكان وحال المستفتي.	١٠٥	٧٣.٩	٣٣	٢٣.٣	٤	٢.٨
— الإلمام بالمفهوم الصحيح للجهاد، والقيم الإنسانية.	٨٨	٦١.٩	٤٠	٢٨.٣	١٤	٩.٨
— الارتقاء بالمستوى المهني له في مجالي التعليم والدعوة.	٦٠	٤٢.٢	٧٧	٥٤.٣	٥	٣.٥
— يتسم بصفات الخلق الحسن والأمانة والورع والتقوى.	١١٣	٧٩.٥	٢٧	١٩.١	٢	١.٤
— الوعي والإدراك لحاجات المجتمع الحضارية.	٥٥	٣٨.٧	٦٦	٤٦.٦	٢١	١٤.٧
— أن يكون مثقفاً متفاعلاً مبادراً ويستمع للآخرين بصبر.	١٠٠	٧٠.٤	٤٠	٢٨.٢	٢	١.٤
— إلمامه باللغة العربية وقواعدها.	١٢٠	٨٤.٥	١٨	١٢.٧	٤	٢.٨
— الإحاطة بأحكام الشريعة وبناسخها ومنسوخها، خاصّها وعامّها.	١١٠	٧٧.٤	٢٣	١٦.٣	٩	٦.٣
— القدرة على التفسير والشرح بشكل عصري.	٧٧	٥٤.٢	٣٨	٢٦.٧	٢٧	١٩.٠
— معرفة السنن.	١١٣	٧٩.٥	٢٩	٢٠.٥	٠	٠
— الإلمام بالمذاهب الأربعة.	١٢٠	٨٤.٥	٢٢	١٥.٥	٠	٠
— الإحاطة بمراتب الأدلة وطرق القياس.	١٣٣	٩٣.٦	٩	٦.٤	٠	٠
— التفاهم مع الآخر بغض النظر عن الاختلافات والتنوعات بينهم.	٧٧	٥٤.٢	٦٣	٤٤.٣	٢	١.٤
— الإلمام بفن الإفتاء وخبراته العالية.	٩٠	٦٣.٣	٤٢	٢٩.٥	١٠	٧.٢
— نشر الوسطية في الإفتاء.	٦٥	٤٥.٧	٧٢	٥٠.٨	٥	٣.٥
— تعلم الأساليب المختلفة للإفتاء وصيغ عرضها.	٩٠	٦٣.٣	٥٠	٣٥.٢	٢	١.٥
— المفتي كالطبيب.	٩٨	٦٩.٢	٣٩	٢٧.٣	٥	٣.٥
— المشاركة في حوار الأديان والحضارات.	٣٨	٢٦.٧	٧٣	٥١.٥	٣١	٢١.٨
— ناقد للفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة.	٧٧	٥٤.٣	٥٦	٣٩.٤	٩	٦.٣
— ناقد لظاهرة الإسلاموفوبيا.	١١٢	٧٨.٨	٢٥	١٧.٧	٥	٣.٥
— ناقد للفتاوى الغريبة.	٨٨	٦١.٩	٣٧	٢٦.٢	١٧	١١.٩
— ملم بتراث الفتاوى.	٩٠	٦٣.٥	٢٢	١٥.٤	٣٠	٢١.١

يرى ٧٣.٩% من عينة الدراسة أن من أهم الخصائص الواجب توافرها في المفتي المعاصر مراعاته لشروط الفتوى من حيث الزمان والمكان وحال المستفتي. فيما رأى ٦١.٩% ضرورة الإلمام بالمفهوم الصحيح للجهاد، والقيم الإنسانية. بينما أشار ٥٤.٣% إلى أهمية الارتقاء بالمستوى المهني للمفتي في مجالي التعليم والدعوة. بينما ألمح ٧٩.٥% بضرورة أن يتسم المفتي بصفات

الخلق الحسن والأمانة والورَع والتقوى. كما رأى ٤٦.٦% بأهمية إلمام المفتي بالوعي والإدراك لحاجات المجتمع الحضارية. وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه "محمد بشاري، أمين عام المؤتمر الإسلامي الأوربي" حول ضرورة أن يكون اجتهاد المفتي مبني على الاجتهاد الجماعي للنوازل والحوادث، حتى يستقر المجتمع، ولا تحدث الانقسامات والصراعات بين أصحاب التيارات المختلفة، وحتى تواكب الفتوى تطور النوازل في المجالات المادية بحركة علمية وفقهية أصيلة تُستمد من أبحر الشريعة الواسعة، ما يضفي على كل قضية تستجد ومشكلة تستحدث، نسيجاً متقناً من أحكامها العادلة (محمد بشاري، ٢٠١٦، ص ١٤٥).

كما اتفق ٧٠.٤% من أعضاء العينة على أهمية أن يكون المفتي المعاصر مثقفاً متفاعلاً مبادراً ويستمع للآخرين بصبر. كما أشار ٨٤.٥% على ضرورة إلمامه باللغة العربية وقواعدها. فيما أكد ٧٧.٤% على أهمية الإحاطة التامة بأحكام الشريعة وبناسخها ومنسوخها، خاصِّها وعامِّها. وأفاد ٥٤.٢% على أهمية أن يمتلك المفتي القدرة على التفسير والشرح بشكل عصري. وحذر ٧٩.٥% من عدم إلمام المفتي بالسنن وفهمها فهماً جيداً ومواكباً للتطورات الحضارية. فقد قال ابن كثير "قد أنكر الله –سبحانه– على من حرَّم ما أحلَّ الله أو أحلَّ ما حرَّم بمجرد الأهواء والآراء التي لا مستند لها ولا دليل عليها، ثم توعَّدهم على ذلك يوم القيامة. مصداقاً لقول الله تعالى {قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ} [يونس؛ ٥٩] (أبو بكر أحمد، ٢٠١٧).

وقد أشار ٨٤.٥% منهم إلى أهمية الإلمام بالمذاهب الأربعة. ونصح ٩٣.٦% بضرورة الإحاطة بمراتب الأدلة وطرق القياس. كما نبه ٥٤.٢% على أهمية التفاهم مع الآخر بغض النظر عن الاختلافات والتنوعات بينهم. فيما أفاد ٦٣.٣% على ضرورة أن يلم المفتي المعاصر بفن الإفتاء وخبراته العالية. ونبه ٥٠.٨% على أهمية قيام المفتي بنشر الوسطية في الإفتاء. فقد أوضح "مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة" في تقريره لعام ٢٠٢٠ أن مفتو الجماعات المتطرفة تسببوا في سفك دماء آلاف الأبرياء وتدمير العديد من الدول، فقد شهد العالم هذا العام؛ ٨٥٠٠ هجوم إرهابي، وقتل أكثر من ١٤,٨٤٠ ألف إنسان، كما تسببت فتواهم المتطرفة في تدمير اقتصادات بعض الدول في المنطقة، وقد بلغت قيمة هذا التخريب ١٤.٥ تريليون دولار أمريكي، أي قرابة ١٠.٦% من النشاط الاقتصادي العالمي، وجاءت أغلب البلدان المسلمة على رأس مؤشر الدول الأقل سلماً على مستوى العالم، للعام السادس على التوالي (مرصد الفتاوى التكفيرية؛ ٢٠٢٠).

كما بيّن ٦٣.٣% من عينة الدراسة بضرورة أن يتعلم المفتي الأساليب المختلفة للإفتاء وصيغ عرضها. ونبه ٦٩.٢% بأن يكون المفتي كالطبيب في معالجته للمشكلات الدينية والأمراض الإفتائية الشاذة. ورأى ٥١.٥% ضرورة مشاركته في حوار الأديان والحضارات. بينما أشار ٥٤.٣% إلى أهمية أن يكون المفتي ناقداً للفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة. وأفادت ٧٨.٨% بأهمية نقده لظاهرة الإسلاموفوبيا. بينما رأى ٦١.٩% بأهمية أن يكون ناقداً للفتاوى الغريبة

ومحقق لها. وأخيراً نبه ٦٣.٥% من العينة بأهمية أن يكون المفتي المعاصر ملم بتراث الفتاوى. كما يتضح في الشكل التالي:

شكل (٣) يبين حصاد الفتاوى وأنماطها طبقاً لخصائص الجهات الإفتائية لعام ٢٠١٩

المصدر: المؤشر العالمي للفتوى، ٢٠١٩.

فيما أضافت بعض مفردات العينة عدد من الخصائص الأخرى الواجب توافرها في المفتي المعاصر، وأبرز المهام المطلوب منه لمواجهة الفكر المتطرف، مثل أن يكون:

- ملماً بفتاوى الأقليات.
- لديه قدرة على التواصل الإيجابي ومكافحة الأكاذيب.
- مساهم في تصحيح الصورة المشوهة عن الإسلام.
- مساهم في تجديد الخطاب الديني.
- رافض لفتاوى العنف وحملات الكراهية.
- متمسك بالهوية الوطنية وقادر على درء الشبهات.
- قادر على كسر دائرة الإرهاب وفتواهم المتطرفة.
- مستوعب للمخاطر التي تهدد الأمن القومي المصري.

المحور الثالث: برامج التأهيل والتدريب لتخريج مفت كفء (استراتيجية التأهيل الفكري والمنهجي):

أشارت عينة الدراسة إلى أبرز البرامج التأهيلية والتدريبية التي تساهم في تخريج مفتي كفء بعلم الواقع والشريعة الإسلامية، تتضح في الجدول الآتي:

جدول (٥) يبين أهم برامج التأهيل والتدريب المتبعة من قبل المشيخة ودار الإفتاء لتخريج مفت كفء

الفئات	أتفق		أتفق بحذر		لا أتفق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
– دورة عن "إصدار الفتوى الشرعية الصحيحة".	٦٣	٤٤.٤	٥٥	٣٨.٧	٢٤	١٦.٩
– دورة عن "القضايا المعاصرة".	٧٧	٥٤.٣	٣٣	٢٣.٢	٣٢	٢٢.٥
– دورة عن "مخاطر الإرهاب والتطرف والمغالاة على الأوطان".	٣٥	٢٤.٦	٧١	٥٠	٣٦	٢٥.٤
– تدريب عن "التواصل والحوار الجيد مع غير المسلمين".	٧٣	٥١.٥	٣٦	٢٥.٣	٣٣	٢٣.٢
– تدريب حول طرق "مكافحة الشائعات والأفكار الهدامة".	٦٦	٤٦.٤	٤٣	٣٠.٤	٣٣	٢٣.٢
– تدريب حول " توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة الإفتاء".	٦٠	٤٢.٢	٤٨	٣٣.٨	٣٤	٢٣.٩
– دورات تعليمية لبعض اللغات الأجنبية مثل " TOEFL or IELTS".	٦٧	٤٧.٢	٥٥	٣٨.٧	٢٠	١٤.١
– دورات تدريبية لبعض العلوم مثل "علم الاجتماع والنفس والاقتصاد".	٨٠	٥٦.٤	٤٢	٢٩.٥	٢٠	١٤.١
– تدريب حول كيفية التعامل مع "المكتبة الاسلامية الكترونية".	٦٤	٤٥.٢	٦٢	٤٣.٦	١٦	١١.٢
– التدريب على "الفهم الصحيح للنصوص الشرعية".	٣٤	٢٣.٩	٧٧	٥٤.٣	٣١	٢١.٨
– التدريب على "الطرق الصحيحة للرد على المتطرفين".	٤٦	٣٢.٣	٦٦	٤٦.٤	٣٠	٢١.١
– التدريب على "فتاوى الشباب الغريبة والشاذة".	٦٧	٤٧.٣	٥٢	٣٦.٦	٢٣	١٦.١
– التدريب حول "توافق الفتوى مع البيئة لاستنباط الأحكام".	٤٩	٣٤.٥	٧٢	٥٠.٧	٢١	١٤.٨
– دورة عن " أخلاقيات الإفتاء".	٨٠	٥٦.٣	٣٢	٢٢.٥	٣٠	٢١.٢
– دورة عن "الإفتاء الرشيد".	٤٣	٣٠.٢	٣٩	٢٧.٤	٦٠	٤٢.٤
– دورة عن " أزمة فوضى الفتاوى وشذوذها".	٧٠	٤٩.٤	٥٥	٣٨.٧	١٧	١١.٩

اتفق ٤٤.٤% من أعضاء العينة على أهمية دورات "إصدار الفتوى الشرعية الصحيحة". كما يرى ٥٤.٣% أهمية دورة "القضايا المعاصرة" في ثقل قدرات المفتي العملية. بينما يرى ٥٠% ضرورة تدريب المفتي على "مخاطر الإرهاب والتطرف والمغالاة على الأوطان" بجانب العلم الشرعي. فيما يتفق

٥١.٥ على ضرورة تدريب المفتي على آليات "التواصل والحوار الجيد مع غير المسلمين". كما يشير ٤٦.٤% على أهمية ثقل المفتين الجدد حول طرق "مكافحة الشائعات والأفكار الهدامة" عبر برامج الأزهر الشريف والإفتاء. وتتفق هذه النتائج مع دراسة كلاً من "أليسون سكوت، ومحمد مقدم" في دراستهما بعنوان (تدريب وتطوير قادة العقيدة الإسلامية) وقد خلصت الدراسة أن تأهيل القائمين على أمور الشريعة الإسلامية من المفتين والفقهاء لابد وأن يخضعوا لأربعة فئات رئيسة من التأهيل: (١) تطوير المعرفة والفهم (٢) ثقل المهارات المعرفية والفكرية (٣) تعميق المهارات الأساسية القابلة للتحويل (٤) تقوية المهارات العملية الخاصة بالتخصصات. وذلك عبر عدة مستويات: أ) تصميم المناهج الدراسية، ب) توفير الإرشادات للخبراء، ج) توفير إرشادات للتعرف على مستويات التعلم التي حدثت في البيئات غير الرسمية، هـ) وأخيراً؛ توفر البيانات المعيارية للمتدربين. مع الاحتفاظ بالخصائص الفريدة للدين الإسلامي وفي نفس الوقت توضيح الخصائص المشتركة عبر الأديان. فيما يجب أن يكون المتدربون من (المفتين والدعاة والفقهاء) قادرين على: إظهار فهم متطور للعلاقة بين المعتقدات والنصوص والمؤسسات الدينية، وإظهار المرونة الفكرية (الفلسفية والتاريخية والمنهجية والعقائدية والظاهرية واللغوية والتأويلية والتجريبية والتخمينية والاجتماعية العلمية والأثرية)، وأخيراً؛ إظهار الوعي والتقييم النقدي للقضايا الدينية المعاصرة (Alison Scott, Mohamed Mukadam, 2010, P79-85).

فيما ثمن ٤٢.٢% من أعضاء العينة التدريب القائم على "توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة الإفتاء". وأشار ٥٦.٤% على فوائد بعض الدورات

التدريبية لبعض العلوم مثل "علم الاجتماع والنفس والاقتصاد" في تأهيل المفتي المعاصر. فيما نبه ٤٥.٢% منهم على أهمية التدريب القائم على طرق التعامل مع "المكتبة الاسلامية الإلكترونية". كما اتفق ٥٤.٣% على ضرورة التدريب القائم على "الفهم الصحيح للنصوص الشرعية". وأشار ٤٧.٢% على صلاحية بعض الدورات اللغوية مثل (TOEFL or IELTS) لثقل مهارات المفتي حين التعامل مع غير الناطقين باللغة العربية، فتعلم اللغات واجب شرعي، وليس كما يدعي البعض أنها بدعة. وتتفق هذه النتائج مع "عبد الله عنتر" في رؤيته حول (الموقف النبوي من اللغات الأجنبية)؛ والتي تدعو إلى أهمية تعلم لغة الأقوام الآخرين، فمن المعروف أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم استخدم الرسل لنقل رسائله إلى الملوك والأباطرة بعد السنة السادسة للهجرة. فقد أرسل "خطيب بن أبي بلطا" إلى مصر لأنه كان على دراية باليونانية، والتي كان يتكلم بها الحكام في مصر في ذلك الوقت. كما أرسل جعفر بن أبي طالب إلى ملك الحبشة، لأن جعفر تعلم لسانهم أثناء وجوده هناك في الهجرة الأولى. بل إن الرسول ﷺ أمر بعض أصحابه بتعلم لسان اليهود ليترجموا له الرسائل التي كانوا يرسلونها إليه (Abdellah Antar, 2019).

فيما ثمن ٤٦.٤% من أعضاء العينة آليات التدريب على "الطرق الصحيحة للرد على المتطرفين". بينما أشار ٤٧.٣% إلى أهمية تدريب المفتي على "فتاوى الشباب الغريبة والشاذة" وكيفية التعامل معها لتقديم المشورة الشرعية السليمة. ورأى ٥٠.٧% أهمية التدريب على آليات "توافق الفتوى مع البيئة لاستنباط الأحكام". وفوائد –٥٦.٣%– دورة "أخلاقيات الإفتاء". وشدد ٤٢.٤%

على وجود ثغرات شرعية في دورة "الإفتاء الرشيد" التي تقدمها دار الإفتاء المصرية. بينما أشاد ٤٩.٤% بدورة "أزمة فوضى الفتاوى وشذوذها". وتتفق هذه النتائج مع الإحصائيات الصادرة من دار الإفتاء، كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (٤) يبين تصدر دار الإفتاء المصرية المرجعيات العالمية في التدريب والتأهيل والاعتمادية الفتوية

المصدر: المؤشر العالمي للفتوى، ٢٠٢٠.

فيما أضاف بعض مفردات العينة عدد من البرامج الأخرى التي تساعد في تأهيل وتدريب المفتيين لفهم الشرع والواقع السياسي المصري، ومن الدورات المقترحة ما يلي:

- دورة عن "الفتوى العامة والفتوى الخاصة".
- دورة حول "تحديث القضايا الفقهية".
- دورة حول "المنهج الوسطى في إصدار الفتوى".
- دورة حول "إعداد المفتي المعاصر".
- ورش تدريبية عن "تجديد الخطاب الديني".
- التدريب حول "التفرقة بين مفهوم التعايش مع الآخر والذوبان فيه".
- ورش تدريبية حول "طرق ضبط الفتوى".

المحور الرابع: مظاهر القصور العلمي والمنهجي لدى بعض المتصدرين للفتوى في مصر (الأزمة الإفتائية ومردودها المجتمعي):

بينت استجابات عينة الدراسة أبرز مظاهر القصور العلمي والمنهجي لدى بعض المتصدرين للفتوى في مصر، كما تتضح من الجدول الآتي:

جدول (٦) يبين مظاهر القصور العلمي والمنهجي عند بعض المفتيين في مصر

الفئات	أتفق		أتفق بحذر		لا أتفق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
– عدم القدرة على ضبط الفتوى.	٧٢	٥٠.٧	٥٣	٣٧.٤	١٧	١١.٩
– ضعف فهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فهماً صحيحاً.	٤٤	٣٠.٩	٨٠	٥٦.٥	١٨	١٢.٦
– ضعف القدرة على إسقاط النصوص الدينية على الواقع.	٩٠	٦٣.٥	٣٤	٢٣.٩	١٨	١٢.٦
– عدم الإلمام بالدراسات العقدية والفقهية والتفسير وعلوم القرآن.	٣٦	٢٥.٣	٤٠	٢٨.٢	٦٦	٤٦.٥
– عدم الإلمام بعلوم اللغة العربية والتوحيد والمنطق والتاريخ.	٨٨	٦١.٩	٤٣	٣٠.٤	١١	٧.٧
– عدم استيعاب المناهج المتخصصة في مجال الإفتاء الشرعي.	٥٢	٣٦.٦	٧٧	٥٤.٢	١٣	٩.٢
– عدم القدرة على تحليل الواقع ومشكلاته المعاصرة.	٣٤	٢٣.٩	٣٩	٢٧.٥	٦٩	٤٨.٦
– ضعف القدرة على الحوار والتعايش مع الآخر.	٤٦	٣٢.٣	٧٥	٥٢.٨	٢١	١٤.٧
– لديه رواسب تعزز التطرّف والمغالاة في فتواه .	٣٥	٢٤.٦	٢٧	١٩.١	٨٠	٥٦.٣
– ليس لديه الحجج في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا.	٧٨	٥٤.٩	٣٤	٢٣.٩	٣٠	٢١.٢
– ليس لديه الرغبة في تعلم لغات أجنبية أخرى.	٩٠	٦٣.٤	٣٦	٢٥.٣	١٦	١١.٢
– لا يراعي تأصيل الحقائق العلمية للمستجدات.	٣٢	٢٢.٥	٣٣	٢٣.٢	٧٧	٥٤.٢
– عدم إلمامه بالمذاهب السنية الأربعة.	٤٤	٣٠.٩	٨٤	٥٩.٢	١٤	٩.٨
– عدم اعترافه بالمذاهب الأخرى.	١١	٧.٨	٤٢	٢٩.٥	٨٩	٦٢.٦
– ضعف استنباطه للأحكام من النصوص الشرعية مباشرة.	٤١	٢٨.٨	٧٥	٥٢.٨	٢٦	١٨.٤
– عدم مراعاته للتغير في الفتوى حسب (الزمان–المكان–الأحوال–الأشخاص).	٨٢	٥٧.٧	٤٤	٣٠.٩	١٦	١١.٤
– دراسة مقررات كليتي الشريعة والدراسات الإسلامية بشكل غير نقدي .	٦٠	٤٢.٣	٧٥	٥٢.٨	٧	٤.٩

اتفقت نسبة ٥٠.٧% من مفردات العينة على عدم قدرة بعض المفتين على ضبط الفتوى بشكل متوازن بين الثوابت الدينية ومتطلبات الاستقرار المجتمعي. بينما أقر ٥٦.٥% بوجود ضعف عند بعض المفتين في فهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية فهماً صحيحاً ومواكباً للتحديات المعاصرة. ورأى ٦٣.٥% من العينة ضعف قدرة بعض المفتين في إسقاط النصوص الدينية على الواقع المعاش. ولم يتفق ٤٦.٥% منهم بعدم إلمام –الجل الأعظم من متصدري

الإفتاء في مصر – بالدراسات العقدية والفقهية والتفسير وعلوم القرآن، وذلك لأن جميع دراساتهم في المراحل التعليمية تكون قد شملت كافة فروع علم الإفتاء. بينما اتفق ٦١.٩% بأن البعض يعاني فعلاً من عدم الإلمام بعلوم اللغة العربية والتوحيد والمنطق والتاريخ. ونبه ٦٣.٤% بأن بعض المفتين ليس لديه الرغبة في تعلم لغات أجنبية أخرى لأسباب اجتماعية ومادية ونفسية. بينما لم يتفق ٥٤.٢% منهم بأن غالبية المفتين لا يراعون تأصيل الحقائق العلمية للمستجدات، وإنما توجد نسبة قليلة تمارس هذا الفعل لأسباب أكاديمية. فيما أشار ٥٩.٢% منهم بعدم إلمام بعض المفتين بالمذاهب السنية الأربعة وقضاياها. بينما لم يتفق ٦٢.٦% بفرضية "أنه يوجد في مصر من لا يعترف بالمذاهب الأخرى من المفتين". وحذر ٥٢.٨% من ضعف استنباط بعض المفتين للأحكام من النصوص الشرعية مباشرة. فيما أشار ٥٧.٧% بمشكلة عدم مراعاة البعض للتغير في الفتوى حسب (الزمان–المكان–الأحوال–الأشخاص). بينما أقر ٥٢.٨% منهم بوجود إشكالية حول دراسة مقررات كليتي الشريعة والدراسات الإسلامية بشكل غير نقدي، وبقصور في طرق التدريس الأزهرية في بعض النقاط المهمة، وخاصةً قراءة الواقع بشكل فقهي. وتتفق هذه النتائج مع رؤية "إبراهيم نجم" حول الشروط الواجب توافرها في المجتهد من المفتين، والتي ترتكز على: أولاً الشروط المتفق عليها مثل؛ أن يكون عالماً بكتاب الله ومعانيه اللغوية والشرعية من العلل التي نيطت بها الأحكام، وأن يكون عالماً بالسنة النبوية ومصطلح الحديث وعلم الرجال، فضلاً على أن يكون عالماً بالناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، كذلك أن يكون عالماً بمسائل الإجماع، وباللغة

العربية (علم البيان، البديع، المعاني، والنحو والصرف)، وأن يعرف وجوه القياس وأركانه، وأن يحيط بعلم أصول الفقه، وأن يكون عالماً بمقاصد الشريعة. ثانياً: الشروط الإضافية مثل؛ اشتراط العلم بأصول الدين وعلم الكلام والتوحيد، والعدالة، ومعرفة علم المنطق، ومعرفة مواضع الخلاف في كل نازلة تعرض له (إبراهيم نجم، ٢٠١٧، ص ص ٥٩-٦٣).

كما أشار ٥٤.٢% من أعضاء العينة بعدم استيعاب بعض خريجي الأزهر للمناهج المتخصصة في مجال الإفتاء الشرعي. فيما لم يتفق ٤٨.٦% حول عدم قدرة بعض المفتين على تحليل الواقع ومشكلاته المعاصرة. بينما حذر ٥٢.٨% من ضعف قدرة البعض منهم على الحوار والتعايش مع الآخر. واعترض ٥٦.٣% منهم حول أن يكون لدي بعض المفتين رواسب تعزز التطرّف والمغالاة في فتواهم. وذلك لأن مسألة تطرف بعض المفتين لها عوامل اجتماعية ظاهرة، مثل الانتماء إلى جماعات إرهابية متطرفة، وليس رواسب نفسية خفيه. وأخيراً أقر ٥٤.٩% من أعضاء العينة بأنه ليس لدى بعض المفتين الحجج الراسخة في مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا وتجلياتها على الأقليات المسلمة.

شكل (٥) يبين مظاهر القصور المنهجي لدى مفتو الجماعات الإرهابية (القاعدة-داعش)

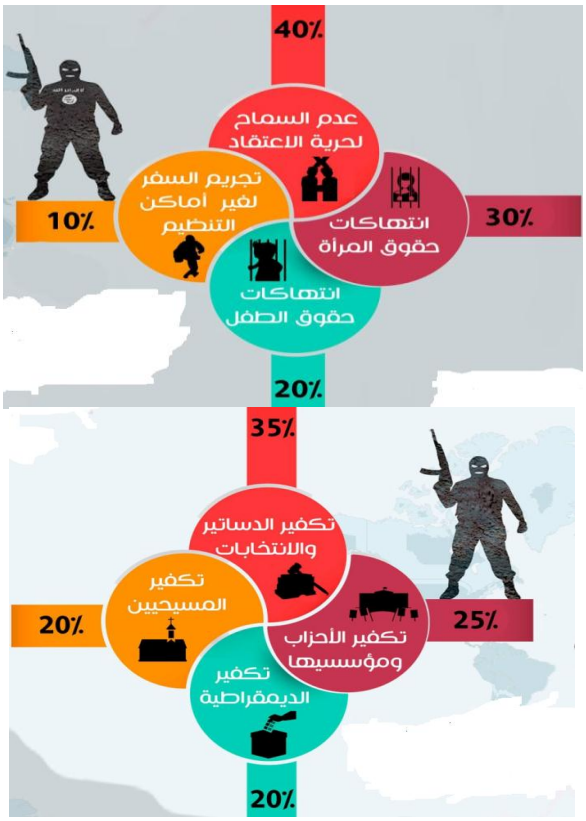

المصدر: مرصد الفتاوى التكفيرية، ٢٠٢٠.

كما أضاف بعض أعضاء العينة عدداً من مظاهر المردود الاجتماعي لهذا القصور عند بعض المفتين:

- ليس لديه القدرة على مواجهة القضايا الفكرية والفقهية والعقدية في المجتمع.
- لا يستطيع تقديم حلول شرعية لمشاكل الناس بشكل عصري.
- عدم قدرته على التعايش المجتمعي.
- لا يستطيع تجنب الزلل والاضطراب في الفتوى.
- عدم استطاعته التعامل مع فقه الواقع واستيعاب قضاياه.
- لا يستطيع منع الشباب من استقطاب تيارات العنف والتكفير لهم.

المحور الخامس: المفتي وآليات التواصل عبر التكنولوجيا الحديثة (التحديث الإفتائي):

أسفرت استجابات عينة الدراسة عن أهم المراكز والمراصد التي تساهم في تأهيل المفتي للتعامل مع التكنولوجيا داخل مؤسستي الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية، وكذلك للتواصل الإفتائي مع الجمهور، كما يتضح من الجدول الآتي:

جدول (٧) يبين أهم المراكز التي يتعامل معها المفتي للتأهيل التكنولوجي والتواصل الإفتائي

الفئات	أتفق		أتفق بحذر		لا أتفق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
– "مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية". بمشيخة الأزهر	٩٠	٦٣.٥	٤٥	٣١.٦	٧	٤.٩
– "مركز الإفتاء الإلكتروني والتدريب". بمشيخة الأزهر	٨٨	٦٢.٢	٣٦	٢٥.٣	١٨	١٢.٥
– "مركز الأزهر للترجمة". بمشيخة الأزهر	٦٧	٤٧.٣	٤١	٢٨.٨	٣٤	٢٣.٩
– "إدارة الفتوى الإلكترونية". بدار الإفتاء	٥٥	٣٨.٧	٦٦	٤٦.٥	٢١	١٤.٨
– "إدارة الفتوى الهاتفية". بدار الإفتاء	٧٦	٥٣.٥	٣٧	٢٦.١	٢٩	٢٠.٤
– "إدارة تدريب المفتين عن بعد". بدار الإفتاء	٤٨	٣٣.٨	٧٧	٥٤.٣	١٧	١١.٩
– "الاستشارات الإفتائية العاجلة على شبكة النت" . بدار الإفتاء	٣٩	٢٧.٤	٦٠	٤٢.٤	٤٣	٣٠.٢
– "وحدة المتابعة الإعلامية للقضايا الإفتائية". بدار الإفتاء	٣١	٢١.٨	٤٥	٣١.٦	٦٦	٤٦.٦
– "مركز الفتوى الإلكترونية والرقمية". بدار الإفتاء	٤٨	٣٣.٨	٦٢	٤٣.٧	٣٢	٢٢.٥

اتفق ٦٣.٥% من أعضاء العينة على أهمية الدور الذي يلعبه "مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية" التابع لمشيخة الأزهر في مجال تأهيل المفتين تقنياً على المستوى المحلي والعالمي، وذلك عبر مشاركة المتدربين منهم في تقديم خدمات الفتوى الإلكترونية، وضبط الفتوى، والتصدي للفتاوى المتطرفة، ومشاركته في إنتاج البحوث الشرعية عبر تقنيات رقمية متميزة لحل النوازل الفقهية. وتأهيل الفائقين منهم عبر برامج تدريبية متخصصة ودورات تثقيفية.

حيث يضم فريق العمل داخل المركز مجموعة متميزة من العلماء والباحثين والفقهاء في مختلف العلوم التطبيقية والمعرفية. وقد أطلق المركز تطبيق إلكتروني عبر الهواتف الذكية يستقبل من خلاله الفتاوى ويرد عليها، وقد تم عمل سلسلة من الدورات التأهيلية للمفتين الجدد حول هذا التطبيق، ويتضح تصميم هذا التطبيق من خلال الشكل التالي:

شكل (٦) يبين تصميم التطبيق الذكي لمركز الفتوى الإلكتروني عبر الهواتف الذكية

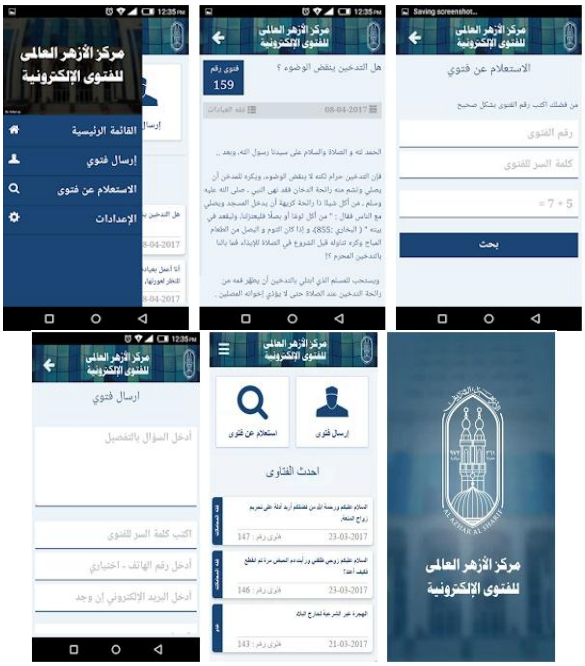

المصدر: (https://play.google.com/store/apps).

كما أشار ٦٢.٢% من أعضاء العينة إلى الدور الحيوي لـ"مركز الإفتاء الإلكتروني والتدريب" التابع لمشيخة الأزهر، ليكون وسيلة تقنية عالمية في تأهيل وتدريب القائمين على الإفتاء، بهدف نشر صحيح الدين، ومجابه التطرف الفكري والديني، ومحاربة الفتاوى الشاذة المتسببة في زعزعة الدول وأمنها. فيما

أفاد ٤٧.٣% من أعضاء العينة إلى أهمية "مركز الأزهر للترجمة" التابع لمشيخة الأزهر، والذي تم إنشائه –برقم ٤٩ لسنة ٢٠١٦– بهدف تطوير الأزهر وخدماته الدينية المتنوعة، وترجمة العديد من المؤلفات الإسلامية الأجنبية، بالإضافة إلى تأهيل المفتين الجدد لإتقان اللغات الأجنبية.

واتفق ٤٦.٥% على أهمية "إدارة الفتوى الإلكترونية". التابعة لدار الإفتاء في تقديم خدمة الفتاوى الإلكترونية وتأهيل المفتين الجدد، عبر الموقع الإلكتروني التالي (http://www.dar-alifta.gov.eg). كما أشار ٥٣.٥% منهم إلى أهمية "إدارة الفتوى الهاتفية" التابعة لدار الإفتاء، حيث إنها تعد أحد أركان منظومة العمل الإفتائي، وهي من الإدارات الحديثة، التي تم تأسيسها لمواكبة التطور التقني للإفتاء في العالم، من خلال نشر أجهزة الاتصال الحديثة، والاتصال المباشر من المستفتي بأرقام الخدمة فيقوم أمين الفتوى بالرد على أسئلته في أمور الدين والدنيا والمسائل الفقهية المتنوعة. و يقوم أمناء الفتوى بهذه الخدمة حيث تم تأهيلهم وإعدادهم بطريقة تقنية وشرعية. فيما أقر ٥٤.٣% بالدور التأهيلي المهم الذي تقوم به "إدارة تدريب المفتين عن بعد". عبر برامج: (التدريب الراقي، وتدريب المبعوثين، وتدريب الأفراد، والتنسيق مع القنصليات والسفارات، وتدريب القضاة والمفتين، والتدريب النظامي، والجمع بين النظامي والتدريب عن بعد، والتدريب بتقنيات التعليم عن بعد عبر الرقمنة الإفتائية، والتدريب حول مكانة الإفتاء وأحكامه، والتدريب حول أركان الفتوى المعاصرة، والتأهيل حول أدب المفتي والمستفتي، والتدريب حول تباين المفتين والفتوى).

كما عبر ٤٢.٤% من أعضاء العينة عن الدور الفعال لإدارة "الاستشارات الإفتائية العاجلة على شبكة النت". التابعة لدار الإفتاء عبر استحداث الوسائل التقنية التي تخدم العملية الإفتائية من خلال شبكة الإنترنت، والفاكس، والهاتف. وتدريب المفتين الجدد على المصادر الشرعية الرقمية مثل الموسوعات الرقمية، والكتب الشبكية، وميكنة التراث الإفتائي. فيما انتقد ٤٦.٦% من أعضاء العينة "وحدة المتابعة الإعلامية للقضايا الإفتائية" التابعة لدار الإفتاء لعدم قيامها بدورها على أكمل وجه، والتشدد في مقابلة الجمهور، بالإضافة إلى العديد من المعوقات الروتينية لهذه الوحدة. إلا أن ٤٣.٧% أقر بأهمية "مركز الفتوى الإلكترونية والرقمية" في رفع كفاءة البرامج التدريبية المتخصصة، وتدريب المفتين الجدد، عبر تنظيم ورش عمل إفتائية، ومنح شهادات معتمدة لمن يجتاز هذه التدريبات.

شكل (٧) يبين استخدام التطبيقات الذكية لدى المؤسسات الرسمية والجماعات الارهابية في شؤون الفتوى

المصدر: مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، ٢٠١٩.

كما أضاف بعض أعضاء العينة عدد من المهام، والتي تساهم في تأهيل المفتي للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، في ضوء قضايا الفتاوى المعاصرة والإرهاب، تتمثل فيما يلي:

– محاربة الحملات الإلكترونية للإرهاب مثل حملة "أولمبياد الجهاد".

– التصدي لأفكار التيار اليميني في الغرب إلكترونياً.

– متابعة "مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء الشاذة والمتطرفة".

– رصد السلوك الإلكتروني المتطرف.

– مراقبة التنظيم الإلكتروني الإرهابي.

– التقارير الإلكترونية عن "العائدين من داعش".

– رصد العادات والعبادات إلكترونياً.

– ربط المفتين عبر شبكة الاتصالات بدار الإفتاء المصرية.

– إطلاق دار الإفتاء للبوابة الإلكترونية بتسع لغات.

– متابعة ومراقبة وسائل الإعلام على المستوى المحلي والعالمي.

– إصدار الفتاوى عبر الرسائل الإلكترونية.

– رصد الإحصائيات الإلكترونية عن أنشطة الجماعات الإرهابية.

– مناقشة قضايا الإسلام وقيم التسامح والرحمة إلكترونياً.

– كتابة التقارير الصحفية اليومية للمشكلات الإفتائية.

– التواصل الرقمي مع "المستفتيين على المستويين المحلي والعالمي".

– الإفتاء الإلكتروني على صفحات التواصل الاجتماعي.

– التطبيقات الجديدة للفتاوى الرقمية على الهواتف الذكية.

المحور السادس: برامج تفكيك الفكر المتطرف عند بعض المفتين (تقييم بعض برامج المؤسسات):

كشفت استجابات عينة الدراسة أبرز البرامج التي تساهم بشكل فعال في تفكيك الفكر المتطرف عند بعض المفتين، وتعديل فكره وسلوكه تبعاً للوسطية الدينية السمحة، كما تتجلى في الجدول الآتي:

جدول (٨) يبين أهم برامج تفكيك الفكر المتطرف عند بعض المفتين في مصر

الفئات	أتفق		أتفق بحذر		لا أتفق	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
– برامج الأزهر لمكافحة التطرف.	٧٨	٥٤.٨	٣٥	٢٤.٧	٢٩	٢٠.٥
– برامج دار الإفتاء في مجابهة الأفكار والأيديولوجيات المتشددة.	٣٨	٢٦.٧	٦٨	٤٧.٧	٣٦	٢٥.٦
– برامج القنوات الفضائية الخاصة في مواجهة التطرف.	٤٢	٢٩.٥	٨٨	٦١.٨	١٢	٨.٧
– البرامج التليفزيونية لقطاع ماسبيرو لتنقية التراث من الغلو.	٢٤	١٦.٨	٤٠	٢٨.٤	٧٨	٥٤.٨
– برامج ومبادرات وزارة الثقافة وقصورها.	٣٩	٢٧.٤	٨٠	٥٦.٤	٢٣	١٦.٢
– برامج وزارة الشباب والرياضة ومراكزها.	٢٨	١٩.٨	٨٨	٦١.٨	٢٦	١٨.٤
– برامج وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتثقيف ضد التطرف.	١٩	١٣.٣	٥٣	٣٧.٣	٧٠	٤٩.٤
– برامج وزارة الأوقاف والدعوة للوسطية.	٤٥	٣١.٦	٧٠	٤٩.٢	٢٧	١٩.٢
– إجراءات وزارة الداخلية ضد المتشددين من المفتيين.	٣١	٢١.٨	٨٠	٥٦.٤	٣١	٢١.٨
– برامج وزارة السياحة والآثار لتبني الخطاب المعتدل ومحاربة التطرف.	٢٨	١٩.٦	٧٧	٥٤.٢	٣٧	٢٦.٢
– اجراءات وزارة الإعلام لمناهضة التشدد في الفتوى المسموعة والمقروءة والمرئية.	٢٤	١٦.٧	٨٨	٦١.٨	٣٠	٢١.٥
– برامج المجلس القومي للمرأة لتعديل الفتاوى المتشددة ضد المرأة.	٧٧	٥٤.٢	٤٠	٢٨.٢	٢٥	١٧.٦
– برامج مراكز الدارسات والأبحاث المعنية بالتطرف والإرهاب.	٨٠	٥٦.٤	٢٩	٢٠.٤	٣٣	٢٣.٢
– برامج الجامعات المصرية لمناقشة أصحاب الفكر المتشدد من المفتين.	٤٧	٣٣.٢	٨٧	٦١.٤	٨	٥.٤
– برامج تصحيح الفتاوى المتشددة في قضايا الشباب والجهاد والأقليات.	٩٠	٦٣.٥	٤٦	٣٢.٣	٦	٤.٢
– مراجعة أصحاب الفتاوى التي تبيح الاغتيالات السياسية.	٩٨	٦٩.٢	٣٨	٢٦.٦	٦	٤.٢
– برامج تُفكك وتراجع فكر الخلافة والدولة الإسلامية.	٨٨	٦١.٨	٢٩	٢٠.٦	٢٥	١٧.٦
– برامج تناقش قضية آليات تطبيق الشريعة الإسلامية مع المفتين.	٤٧	٣٣.٢	٧٦	٥٣.٥	١٩	١٣.٣
– برامج تشرح قضية حقوق الإنسان في الإسلام.	٨٠	٥٦.٥	٥١	٣٥.٨	١١	٧.٧
– برامج توعية لقضية تحريم الاستعانة بغير المسلمين.	٤٥	٣١.٦	٨٧	٦١.٢	١٠	٧.٢

دعا ٥٤.٨% من أعضاء العينة إلى تعزيز برامج الأزهر لمكافحة التطرف، عبر إصلاح عميق لآليات تأهيل المفتين على مستوى المؤسسات العامة من خلال ما يلي:

- تدريب المفتي على كفالة الحقوق والحريات الخاصة والعامة بالمجتمع المصري.
- مناهضة أشكال التمييز العنصري والعنف عند بعض المفتين.
- دعم ثقافة العمل التطوعي لديهم.
- تدريبه على مكافحة الكراهية عبر الإنترنت.
- تدريب مديري المواقع الإلكترونية بطرق مناهضة خطاب الكراهية.
- مجابة الأيديولوجيات المتطرفة بينهم.
- اقامة دورات تدريبية حول التشريعات المناهضة للتمييز ومخاطره على المجتمع.
- توزيع كتيبات للإرشاد الاجتماعي عليهم.
- البدء في دراسات ميدانية عن التطرّف ومخاطره، يُشارك فيها علماء النفس والاجتماع.
- وضع تشريعات تناهض من يتخذ العنف هدفاً في مجال الفتوى. كما يتضح من الأجندة الآتية بعض برامج التفكيك لدى مؤسسة الأزهر:

شكل (٨) يبين بعض برامج الأزهر الشريف لمواجهة تطرف المفتين (أجندة عمل الأزهر ٢٠٢١)

المصدر: بوابة الأزهر الإلكترونية، ٢٠٢١.

كما ثمن ٤٧.٧% من أعضاء العينة برامج دار الإفتاء المصرية في مجابهة الأفكار والأيديولوجيات المتشددة، ومن هذه البرامج ما يلي:

التدريب والتأهيل	إعداد المفتين عن بعد	هذا ديننا	المساق الأول	المساق الثاني	المساق الثالث
▪ دراسات ومقالات ▪ برامج متخصصة ▪ تدريب الوافدين ▪ برامج تثقيفية ▪ ملتقى الخريجين	▪ صناعة المفتي ▪ شروط القبول ▪ مواعيد الدراسة ▪ الشعب الدراسية ▪ المناهج الدراسية ▪ نظام الامتحانات ▪ أعضاء هيئة التدريس ▪ المصروفات الدراسية	▪ من روائع الحضارة الإسلامية ▪ أخلاقنا ▪ اعرف نبيك ▪ علماء ومواقف ▪ من كنوز السنة ▪ الحكمة والموعظة الحسنة ▪ شخصيات في الإسلام ▪ من سير الأعلام ▪ آيات وعبر	▪ المنهجية العلمية ▪ طرق التكوين العلمي ▪ معايير صناعة العالم ▪ التعامل مع التراث	▪ علم الأصول والمقاصد ▪ مقاصد الشريعة العامة ▪ مقاصد الشريعة ▪ المعاملات المالية ▪ مبادئ علم أصول الفقه ▪ الأدلة الكلية ▪ التعارض والترجيح	▪ صناعة الإفتاء ▪ المذاهب الفقهية وكتبها المعتمدة ▪ فقه الأقليات الأصول والقواعد ▪ صناعة الفتوى ▪ مهارات الفتوى ▪ منهج دار الإفتاء في التعامل مع المستجدات ▪ منهج دار الإفتاء في التعامل مع الإرهاب والتطرف ▪ عقلية الإفتاء

المصدر: بوابة دار الإفتاء المصرية، ٢٠٢١.

فيما حذر ٦١.٨% من ضعف برامج القنوات الفضائية الخاصة في مواجهة التطرف. بينما قلل ٥٤.٨% من تأثير البرامج التليفزيونية لقطاع ماسبيرو تجاه

تنقية التراث من الغلو. وحذر ٥٦.٤% من ضعف برامج ومبادرات وزارة الثقافة وقصورها في إعداد مفتي وسطي يواجه التحديات المعاصرة. ونبه ٦١.٨% بضرورة تعزيز برامج وزارة الشباب والرياضة ومراكزها. فيما هاجم ٤٩.٤% برامج وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لضعفها تجاه عمليات تثقيف الجمهور وتوعية القائمين على الإفتاء من مخاطر التطرف في الفكر، أو التشدد في التواصل والتكيف المجتمعي. كما يظهر في الشكل الآتي:

شكل (٩) يوضح تطرف أحد الفتاوى ضد وفاة أحد قيادات الكنيسة على شبكة التواصل الاجتماعي (فيس بوك) والرد عليها

المصدر: موقع التواصل الاجتماعي Facebook، ٢٠٢١.

كذلك فند ٤٩.٢% من أعضاء العينة برامج وزارة الأوقاف ودورها في صناعة المفتي الوسطي، حيث تتبني الوزارة سلسلة من الدورات التدريبية في هذا المجال، مثال ذلك (الفكر المستنير في فهم مقاصد السنة، مكارم الأخلاق عند رجال الدين، فلسفة الحكم والسلم والحرب، مهارات التواصل في السنة النبوية، المخاطر المعاصرة للإلحاد، فقه الجماعة وفقه الدولة، تفنيد ضلالات الإرهابيين، حماية دور العبادة، مخاطر التكفير والفتوى بدون علم، حوار العقول بين ثقافة الشرق والغرب، الهوية الإسلامية في عصر العولمة، وتصحيح المفاهيم حول فقه السنة والسيرة ومواجهة التطرف). فيما أشار ٥٦.٤% بأهمية إجراءات وزارة

الداخلية ضد المتشددين من المفتيين، ولكن يجب ألا تقتصر هذه الاجراءات على الإجراءات الأمنية فقط، بل يجب أن تشتمل على إجراءات توعوية وتعاونية بين الوزارات المعنية. كما أشار ٥٤.٢% إلى ضعف برامج وزارة السياحة والآثار في تبنيها لبرامج تدريبية حول صناعة الخطاب المعتدل ومحاربة التطرف. وقلل ٦١.٨% من إجراءات وزارة الإعلام ودورها في مناهضة التشدد في الفتوى المسموعة والمقروءة والمرئية. ورأى ٥٦.٤% أهمية تفعيل برامج مراكز الدارسات والأبحاث المعنية بالتطرف والإرهاب. وأشار ٦١.٤% إلى ضرورة تعزيز برامج الجامعات المصرية لمناقشة أصحاب الفكر المتشدد من المفتين. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (وينيفريد لويس، وآخرون) تحت عنوان "تحليل متعدد الأبعاد للتطرف الديني" حيث ترى –وينيفريد– أن التطرف الديني عند قادة المسلمين ومشرعيهم لا يمكن اختزاله في بنية أحادية البعد، فالاستخدام المعاصر لمصطلح "متطرف" يفشل في استيعاب التفسيرات والمعتقدات والمواقف المختلفة التي تحدد الهوية الدينية المتطرفة. ولمعالجة هذه المسألة، فعلينا أن نحلل مصطلح "المتطرف" في السياقات الدينية، ونلبي دعوة العلماء لتوفير إطار أكثر شمولاً يدمج الأبعاد المختلفة العديدة التي يتألف منها الدين. كما علينا القيام بتطوير نموذج للتطرف الديني في الأبعاد الدينية والطقسية والاجتماعية والسياسية للدين على أساس تنوع الجماعات الإسلامية. حيث أن بعض المسؤولين عن تقديم الفتوى لعموم المسلمين قد يكونون متطرفين في بعض الأبعاد ولكن معتدلين في أبعاد أخرى، على سبيل المثال، متطرفون في الطقوس ومعتدلون في السياسة. كما يوفر تفسير التطرف المرتبط بهذه الأبعاد رؤى جديدة عند دراسة القضية العالمية للتطرف الديني ويساعد على التنبؤ بشكل أفضل بكيفيات التعبير عن التطرف الديني، ويساعد في تطوير فهم للراديكالية يتجاوز التركيز على العنف، وينتقل إلى نمط التفكير، حيث إن الفشل في فهم

تعقيد التطرف الديني يهدد بوصم بعض الجماعات الدينية على أنها غير عقلانية وتدعم العنف. ويمكن أن تؤدي هذه الصور النمطية السلبية إلى الانفصال وفقدان المكانة والتمييز، فضلاً عن إهدار الموارد في مبادرات مكافحة الإرهاب الموجهة بشكل خاطئ، وتبديد رأس المال السياسي. (Winnifred R. Louis, Et al, 2019, PP 1-12).

وقد طالب ٦٩.٢% من أعضاء العينة بضرورة مراجعة أصحاب الفتاوى التي تبيح الاغتيالات السياسية وقتل المدنيين والاعتداء على مراقد آل البيت والكنائس في مصر. كما أشار ٦١.٨% بأهمية إعداد برامج تُفكك وتُراجع فكر الخلافة والدولة الإسلامية، فقد أحصى (مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، ٢٠٢١) بعض أنشطة الجماعات الإرهابية التي تتبنى الفكر الداعشي المتطرف، والتي تسببت في قتل ما يزيد عن نص مليون مدني وعسكري منذ وجود هذه المليشيات في العديد من الدول العربية، ولا يزال بعضها مستمراً حتى الآن، كما قامت بتنفيذ أكثر من (١٩١٣) تفجيراً وهجوماً مسلحاً، و٨٠٥ عملية انتحارية بالأحزمة الناسفة، وقتل أكثر من ١٦٦٤٥ من قوات الشرطة، وخطف ٣٦٠١ من المسؤولين والأجانب. كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (١٠) إحصائيات بعض أنشطة الجماعات الإرهابية في العالم

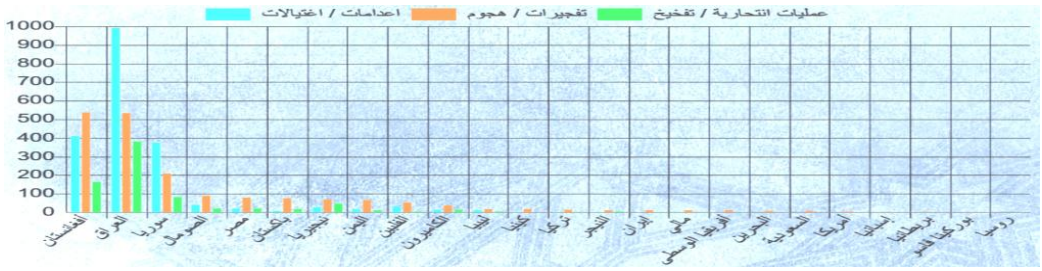

المصدر: مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، ٢٠٢١.

فيما أشاد ٥٣.٥% من أعضاء العينة ببعض البرامج التي تناقش قضية آليات تطبيق الشريعة الإسلامية مع المفتين، في بعض مؤسسات المجتمع المدني المصرية كالأحزاب والجمعيات والنقابات. ورأى ٥٦.٥% ضرورة تعزيز البرامج التي تتبنى حقوق الإنسان في الإسلام. وثمن ٦١.٢% بعض البرامج التوعوية حول قضية تحريم الاستعانة بغير المسلمين، ومخاطرها على المجتمعات المسلمة، ووحدة الصف مع شركاء الوطن. فيما أشاد ٦٣.٥% بتلك البرامج المهتمة بتصحيح الفتاوى المتشددة في قضايا الجهاد والأقليات والشباب. كما ثمن ٥٤.٢% بعض برامج المجلس القومي للمرأة لتعديل الفتاوى المتشددة ضد المرأة والطفل، كما يتضح في الشكل التالي:

شكل (١١) يوضح الفتاوى المرتبطة بالعنف والتطرف ضد الطفل المرأة

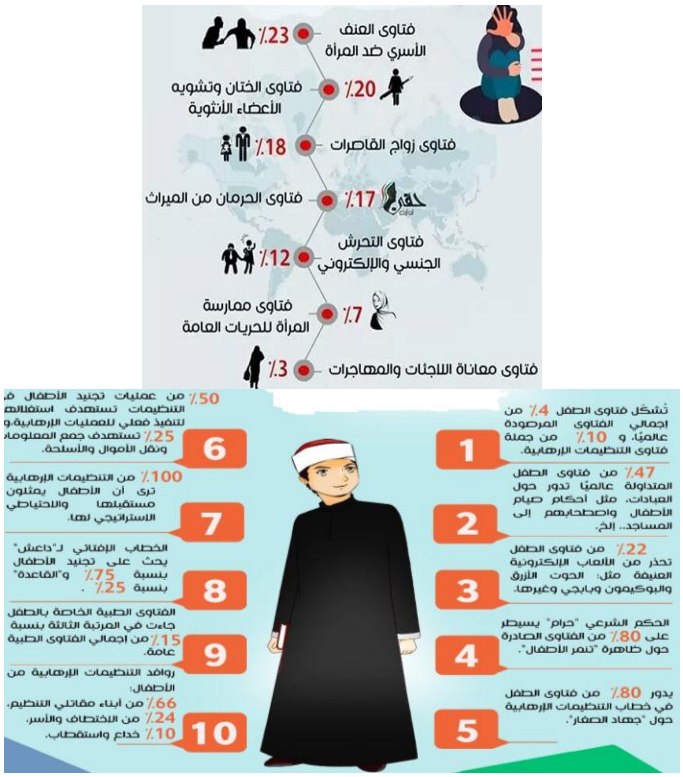

المصدر: المؤشر العالمي للفتوى، ٢٠٢٠.

كما أضاف بعض أعضاء العينة عدد من البرامج الأخرى، والتي تساهم في تفكيك وإعادة تعديل مظاهر الفكر المتطرف والمغالاة عند بعض المفتين في مصر، كما يلي:

– برامج تعزز من قيم الحرية والتعددية وقبول الآخر للمفتيين.
– برامج تناقش الأحكام الشرعية بين الثابت والمتغير مع المفتين.
– برامج مناهضة نشر النعرات الطائفية والدينية عند بعض المفتين.
– برامج تحرير مفهوم الخطاب الديني.
– برامج دعم التواصل بين المتصدرين للفتوى في أنحاء العالم.
– برامج تناقش علاقة النقل بالعقل.
– برامج الدعم الفني والشرعي والعملي اللازم لتمكين المفتين.
– برامج توعوية تناقش قضية التراث بين التجديد والتبديد.
– برامج مراعاة أمن الوطن والمواطن عند إصدار الفتوى.
– برامج تناقش قضية الخطاب الديني المعاصر بين الواقع والمأمول.
– برامج تنمية روح الانتماء والولاء للوطن.

المحور السابع: مقترحات تعزيز دور المفتي في المستقبل نحو الحفاظ على الدين والوطن (آليات تخطي الأزمة):

اقترحت عينة الدراسة مجموعة من النقاط المهمة حول تعزيز دور المفتي في المستقبل لحفظ الدين والوطن، تتضح كما يلي:

١) **تحديث مجال الفتوى:** عبر بناء العلاقات الجيدة بين المؤسسات الدينية والأفراد والسلطة، والمعرفة المتعمقة بأحكام القرآن والحديث، بالإضافة إلى معرفة التفسير والسوابق المجمعة، والربط بين قضايا الإفتاء وتطور القوانين المدنية في معظم البلدان الإسلامية، وتحديث سلطة المفتين في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والعادات الدينية، مثل الميراث والزواج والطلاق، وربطها بالتشريعات الحديثة.

٢) **رفع ميزانية تدريب المفتين:** بعد وضع الخطة الشاملة للتدريب والتي تتماشى مع الخطة العامة للأزهر الشريف ودار الإفتاء، والتي تشتمل على "تدريب المفتين الجدد والقدامى على البرامج والخطط الجديدة، وتحديد ميزانية فرعية للتعاون بين المؤسسات المعنية، وتحديث الدورات التدريبية باستمرار تبعاً للنوازل والحوادث، وانتخاب مجالس إدارات الإفتاء".

٣) **مناهضة الإسلاموفوبيا:** بعد سيطرت رهاب التخويف من المسلمين على المجتمعات الغربية، وبزوغ خطاب الكراهية والعداء تجاه الإسلام والمسلمين، من الضروري مواجهة المفتين الجدد لهذه الظاهرة، والتي سببتها القوالب النمطية السلبية التي تؤدي إلى التحيز والتمييز والظلم، وتهميش وإقصاء المسلمين من الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية. والتي تعمقت بعد

الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على أمريكا، وقد زادت وتيرتها وسمعتها السيئة خلال العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، حدد صندوق "Runnymede Trust" في المملكة المتحدة ثمانية مكونات من الإسلاموفوبيا، ووجد التقرير أن تداعيات الهجمات الإرهابية جعلت الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للمسلمين خارج أوطانهم. وقد حدد تحالف الأمم المتحدة للحضارات، وكذلك جامعة الدول العربية، الإسلاموفوبيا كمجال مهم للقلق، حول جوانب الاحترام والمعاملة والتسامح والتكيف. (تقرير: الصندوق البريطاني رونيميد لمؤشر الثقة، ٢٠١٥).

٤) **مساعدة الأقليات غير المسلمة على الاندماج في المجتمع:** فالسياسة العامة في الإسلام هي ضمان الحقوق الكاملة للسكان غير المسلمين، وبالتالي فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى ديانات أخرى حصلوا على حقوق مدنية كاملة بحكم القرآن ومن خلال تطبيق سنة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). كما تم منح السكان غير المسلمين الذين يعيشون داخل المجتمعات الإسلامية حياة سلمية ومزدهرة، من خلال ضمان الأمن لكل من حياتهم وممتلكاتهم وتم منحهم تسمية "أهل الذمة" التي تشير إلى أولئك الأشخاص الذين يتفق معهم المسلمون أو يتحملون مسؤوليتهم. فمن خلال التعهدات والوثائق والاتفاقات المتبادلة ساهم ذلك في خلق مناخ صحي، للنمو الروحي والمادي للمجموعات الدينية المختلفة التي تعيش في ظل الحكم الإسلامي. حيث كان المقصود بعالمية العقيدة الإسلامية أن تكون شاملة لجميع البشر، وهذا يستلزم من المفتين توسيع الخطابات الفتوية التي

تدعوا إلى المعاملة العادلة والمساواة الكاملة لأولئك الذين اختاروا عدم الاشتراك في النظرة الإسلامية للحياة.

٥) **التعاون مع المؤسسات المعنية بمكافحة الكراهية ودعم التعددية:** عبر تبني المفتي لخطاب توعية الجمهور؛ حول أهمية احترام التعددية، والمخاطر التي يشكلها خطاب الكراهية. ومكافحة المعلومات المضللة والقوالب النمطية السلبية والوصم، ودعم المنظمات غير الحكومية وهيئات المساواة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل على مكافحة خطاب الكراهية. وتقديم الدعم لأولئك المستهدفين بخطاب الكراهية على الصعيدين الفردي والجماعي، والسعي إلى مساعدتهم، من خلال الإرشاد والتوجيه، والتأكد من أنهم على دراية بحقوقهم، وتشجيع وتسهيل الإبلاغ عن استخدام خطاب الكراهية من قبل المؤسسات الدينية أو بعض المنتسبين إليها.

٦) **توعية المفتين:** بقيمة ومكانة الوطن ومواجهة الدعوات الهدامة.

٧) **تعزيز لجان الفتوى:** عبر إنشاء عدد مناسب من الفروع في مختلف محافظات الجمهورية، ودعم القوافل الإفتائية إلى القرى والنجوع، وزيادة عدد المتدربين على فن الفتوى، وتفعيل آليات القيم الإيجابية في الخطاب الإفتائي. وتحديث آليات الفتوى في المنازعات الأسرية. وتطوير إدارة الأبحاث الاجتماعية في مؤسسة الأزهر ودار الافتاء، وتعزيزها بخبراء ومختصين في العلوم الشرعية والميدانية حول الظواهر الاجتماعية والسياسية المعاصرة.

٨) **اقتراح إنشاء كليات أو معاهد للإفتاء:** على مستوى جمهورية مصر العربية.

٩) **إصدار مشروع قانون يتعلق بالإفتاء وقضاياه:** من خلال المطالبة بتحديث مهام دار الإفتاء واختصاصاتها، ومهام المفتي الدينية والسياسية والدبلوماسية، واختصاصات الأمين العام، وأمناء الفتوى، وإنشاء مراكز دولية لإعداد المفتين.

١٠) **تشكيل لجان فنية:** دائمة لمراجعة الموضوعات التي تدخل في الإفتاء.

١١) **إنشاء "مرصد للنوازل":** ليساهم في التدريب على الإفتاء.

١٢) تعزيز "مركز البحوث والدراسات الخاص بقضايا التشدد والتطرف" التابع لدار الإفتاء.

١٣) مراجعة ادعاءات المتطرفين وأسانيدهم الباطلة.

١٤) **إعداد مسابقات بحثية:** متخصصة في قضايا الفتاوى الشائكة.

١٥) إنشاء مراكز لرد الشبهات عن الإسلام.

١٦) إيفاد الطلاب الدارسين للإفتاء للخارج كمبتعثين.

١٧) **تعزيز الاجتهاد الجماعي:** والحد من الاجتهاد الفردي في الفتوى.

١٨) الاستفادة من ثورة التكنولوجيا الحديثة في قضايا الإفتاء.

١٩) **رفع الكفاءة العلمية:** والفقهية لأمناء الفتوى في المحافظات.

فالفتوى هي ممارسة دينية إسلامية تساعد على تشكيل الأفكار والأفعال للمجتمعات الإسلامية، في العديد من القضايا، التي تؤثر على المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول. كما تؤدي الفتوى دوراً حيوياً في المجتمع المعاصر حيث يوجد أناس مختلفون وأنظمة قانونية مختلفة. كما يمكن

استغلال المفتي كأداة للسيطرة الاجتماعية والسياسية والدينية، لصالح المجتمعات واستقرارها. وإضفاء الطابع المؤسسي على الفتوى واستخدامها في جميع مجالات الإدارة والأنشطة المتعلقة بالجهود البشرية. في ظل العديد من المشكلات التي أثيرت حول ما يعرف "بتطرف المفتين الجدد، ومخاطر الإسلاموفوبيا على الأقليات المسلمة في الغرب".

شكل (١٢) يبين الدول الأكثر تعرضاً لظاهرة الإسلاموفوبيا وخريطة الاعتداءات لعام ٢٠١٩

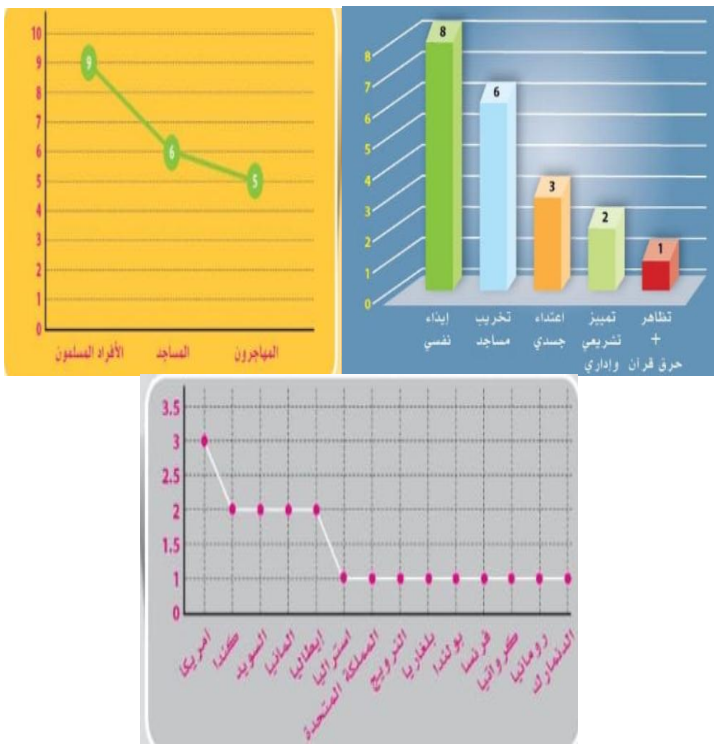

المصدر: مرصد الإسلاموفوبيا، ٢٠١٩.

فيما أضافت بعض مفردات العينة عدد من المقترحات لتعزيز دور المفتي في المستقبل نحو الحفاظ على الدين (أزمة الإسلاموفوبيا) والوطن (الفتاوى التكفيرية الهدامة)، كما يلي:

– عقد البروتوكولات مع المؤسسات – إتباع الوسطية في الإفتاء والتحديث في

الأكاديمية لتعزيز خبرات المفتين. علوم الفتوى.

– دعم الدولة الوطنية في الفكر والرأي والعقيدة.

– الربط بين الإفتاء وقضايا التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

– الرد الفقهي على من ينادون باستبعاد التراث وهدمه.

تاسعاً: مناقشة نتائج الدراسة:

في الواقع؛ تمكننا الدراسة الراهنة من اكتشاف معنى أعمق لتعاليم وممارسات الإسلام، بما في ذلك المؤسسات التي تترجم تطبيق الشريعة الإسلامية على الأفراد والقانون العام. وتجيب عن عدد من التساؤلات التي طالما كانت مصدر جدل بين أصحاب الأيديولوجيات المختلفة على المستوى العالمي، مثال ذلك؛ ما خصائص المفتي الوسطي في الدول الإسلامية؟ ما الفتوى الهدامة لثوابت المجتمع، وكيف يمكن مواجهتها؟ ما علاقة المفتي بفتواه في ظل التحديات الأمنية المعاصرة؟ كم عدد الفتاوى وكيف تؤثر على استقرار المجتمعات؟ كيف يصبح المرء مفتياً كفءً يحافظ على ثوابت الدين ويحمي الدولة من مخاطر الفوضى والنزاعات؟ ما التدريب المناسب والمتجدد الذي يتلقاه المفتي؟ وغيرها من التساؤلات المهمة التي كانت محل نقاش وتحليل متعمق طيلة محاور الدراسة الراهنة.

وقد وضعت الدراسة الراهنة تفصيلاً شاملاً لمهام المفتي في مصر؛ في ضوء عمله تحت مظلة قانونية ودينية في الدولة التي تمارس الإسلام السني. فهو مترجم للشريعة الإسلامية، ومقدم للمشورة والنصح لعامة المسلمين من

ناحية، وللقضاء المصري في الأمور التي يتداخل فيها القانون العلماني والديني، من ناحية ثانية. وبصفته اكتسب ثقة الناس وزاد دوره في المسائل الدينية والحياتية والوطنية. وتبعاً لذلك كشفت الدراسة الراهنة؛ مجموعة من السبل الجديدة في ظل سعي الدولة والمؤسسات الدينية إلى رفع مستوى الخطاب بين الدين والدولة، ومحاولة التوفيق بين مبادئ الإسلام والحياة العصرية وتثقيف الجمهور كخدمة للمجتمع وحفظاً لهويته وقيمه.

ففي ظل تزايد عدد الفتاوى –بواقع ٣٠ ألف فتوى لكل شهر أي بمتوسط١,٠٠٠ فتوى يومياً– أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات رسمية من قبل الدولة نحو توجيه هذه الفتاوى لصالح بناء المجتمع واستقراره، ودحض مسببات التطرف عند المفتي من ناحية وفتواه من ناحية أخرى، وتنويع آليات التدريب والتعليم لثقل المفتي دينياً ووطنياً، لمواجهة مؤشرات القصور العلمي والمنهجي التي تظهر جلياً عند بعض المفتين الجدد. فكان للتكنولوجيا الحديثة نصيب كبير في هذا الدور التعليمي والتنويري الموجه للمفتين الجدد والقدامى في مصر –كما كشفت الدراسة الراهنة– حيث ساعدت التكنولوجيا الحديثة النظام الإفتائي بشكل جيد. وإضافة الفتاوى القديمة باستمرار إلى قاعدة البيانات بعد تحديثها تبعاً للواقع المعاش.

وقد تبين من نتائج الدراسة أيضاً؛ أن الفتوى تصدر بعد عملية شاملة من البحث والدراسة، والتي تتم عبر عدة مراحل: بدءً من دور المفتي في فهم القضية، والأخذ في الاعتبار الشريعة الإسلامية بأوسع معانيها. فبينما يوجد في الإسلام (٩٥) مدرسة فكرية، إلا أن الافتاء في مصر يتبنى توجه أربع مدارس

فقهية فقط. كما يبدأ المفتون بفحص قضية ما في إجماع المدارس الفقهية. وفي حالة عدم وجود اتفاق عام، يحدد المفتي المنهجية المستخدمة في الأحكام السابقة للتوصل إلى استنتاج عادل. وفي النهاية، يفكر المفتي في أي حكم من شأنه أن يفيد المجتمع. كما يستخدم المفتون مهارات تفسيرية للوصول إلى أحكام جديدة. وطبقاً لدار الإفتاء، فإن المفتين يخضعوا إلى برنامجٍ تدريبياً قرابة ثلاث سنوات (Jakor Peterson, 2017, PP 1-3). كما تضع المؤسسة ثلاثة شروط للحصول على لقب المفتي: ١. يجب أن يتعلم العديد من العلوم والمذاهب اللازمة لإصدار أحكام سليمة. وهذا يشمل المعرفة الدقيقة بالقرآن والحديث (أقوال الرسول محمد صلى الله عليه وسلم) ٢. أن يتدرب على طريقة إصدار الفتوى دون تطرف أو شذوذ أو تعصب أو انحياز ٣. أن يتعلم كيف يكون مفتياً مصرياً، محافظاً على ثوابته الإسلامية وهويته المصرية، وأن يلم بكافة الواجبات ومسؤوليات المنصب. كما يتم توفير التدريب أيضاً بالتعاون مع مؤسسة الأزهر الشريف.

كما أوضحت الدراسة الراهنة، أهمية الضمان القانوني للحرية الدينية، ومخاطر استغلال السياسيين والجماعات المتطرفة للدين وأحكامه في صراعهم على السلطة. إذ تنشر الجماعات المتطرفة فهماً حصرياً للدين، عبر فتاوى تستخدم العنف حجة لفرض إنشاء دولة دينية قائمة -في الظاهر فقط- على الشريعة الإسلامية، وعلى حساب الأديان الأخرى. فيبدأ الصراع العالمي، وتتشكل ملامحه، وتتعرض الأقليات للاضطهاد والتهجير. وتنعدم الثقة بين الطوائف الدينية. نتيجة ذلك؛ تستهدف الجماعات الراديكالية الشباب عبر وسائل

التواصل الاجتماعي من خلال التسلل إلى الشباب في المدارس والجامعات للعثور على مجندين. في ظل بحث العديد من الشباب عن شعور ثابت للهوية.

وقد اقتربت الدراسة أيضاً؛ من سبل تعزيز السلام بين الأديان، والعمل على اتخاذ تدابير مجتمعية ومؤسساتية لمنع التطرف الديني، الذي تتضح ملامحه عند بعض المفتين الجدد، لبناء الثقة بين أبناء الوطن الواحد، وتكوين التفاهمات التي تمتد عبر دياناتهم المختلفة. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور شبكات مستدامة عبر الأديان، قائمة على التسامح والتعايش السلمي. وباعتبار المفتين ورجال الدين "خبراء إسلاميين" فإنهم قادرون بدورهم على ترتيب توافقات جديدة بين منتسبي الأديان، والوصول إلى الجمهور الأوسع بحملات إبداعية في الشوارع والإنترنت، مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر التسامح الديني.

كما نبهت الدراسة؛ إلى أن المراجعات المنهجية للمواد التدريبية والتعليمية الخاصة بصناعة المفتين في مصر لازالت محدودة للغاية في مجال تخفيف خطاب الكراهية والتطرف العنيف. على الرغم من الإنتاج الغزير للأبحاث الفقهية والسياسية، إلا أن القليل من الدراسات احتوت على بيانات تجريبية أو تحليل منهجي للبيانات المقدمة من مؤسستي الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من ظهور مجموعة متزايدة من الأدبيات التي تبحث في دعائم التطرف الديني، فإن ثقل تلك الأدبيات يركز على الإرهاب بدلاً من التطرف. وعلى هذا النحو، فإن الأدلة معنية بالمجموعات الصغيرة من الأفراد الذين بمجرد أن يصبحوا متطرفين فإنهم يواصلون ارتكاب أعمال عنف سعياً وراء أهداف سياسية أو دينية. وبمراجعه بعض البيانات الصادرة من

"مرصد الأزهر لمكافحة التطرف" وجد أن التطرف الفكري والإرهاب ينبعان من مجموعات دينية غير متجانسة، تختلف بشكل ملحوظ من حيث التعليم والخلفية الأسرية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والدخل. وقد حددت العديد من الدراسات عوامل الخطر المحتمل للتطرف، ومن بين هذه العوامل، المظالم السياسية (لا سيما رد الفعل على السياسة الخارجية الغربية). ووجدت المراجعة أن هناك برامج مهمة تهدف صراحة إلى معالجة التطرف الديني. وقد كانت هذه المشاريع تتبنى آليات التوعية عبر العديد من الجهات العالمية مثل (وحدة الاتصال الإسلامي MCU، ومشروع "الشارع الإسلامي"). بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المراجعة بشكل كبير على تقييم الأدلة والإجراءات الرسمية والمدنية لمنع دعم التطرف الفكري والخطابي للمفتين الجدد(Kris Christmann, 2012, PP 1-77).

كذلك؛ ربطت الدراسة الراهنة بين الخطاب الإفتائي المتطرف وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا في الغرب، وتبعاً لذلك، تقدم دار الإفتاء المصرية ومؤسسة الأزهر الشريف نظاماً شاملاً لمواجهة التطرف ضد الأقليات المسلمة. من خلال؛ مرصدين لمكافحة الفتاوى "التكفيرية" والآراء المتطرفة، ومرصد ظاهرة الإسلاموفوبيا. حيث إن مواجهة التطرف يجب أن يأخذ في الاعتبار تنوع الأشكال المتطرفة لاستغلال الإسلام والسياسة. والسعي إلى السيطرة بشكل أفضل على المصطلحات المستخدمة في وسائل الإعلام من قبل الجماعات المتطرفة وتصحيحها. واستبدال مصطلح "الإسلام السياسي" بـ "الجماعات الإسلامية السياسية" بعد تحول الإسلام –من قبل تلك الجماعات– إلى أداة سياسية تقوم على تصورات متطرفة تهدف إلى تدمير أسس الدولة. لذا، علي

المؤسسات الرسمية في مصر رصد ومتابعة الخطاب التكفيري عبر الوسائط المطبوعة والمسموعة والمرئية والرقمية. واستخدام نفس الاستراتيجيات والوسائل التي تستخدمها الجماعات المتطرفة لترسيخ وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي. فقد بلغ متابعي الصفحات الرقمية لهذه المراصد أكثر من (٨.٦) مليون متابع، بعد ترقية الصفحات المعنية من خلال نشر فتاوى واضحة ومختصرة، بدلاً من التفسيرات الطويلة السابقة.

وتوصلت الدراسة أيضاً؛ إلى أنه في ظل الفوضى السائدة في مجال الفتوى ووجود فتاوى متناقضة حول العالم، أصبح التنسيق بين هيئات إصدار الفتاوى في جميع أنحاء العالم أمراً حتمياً. فالهدف هو تعزيز وجهات النظر المعتدلة وتصحيح المفاهيم الخاطئة وتعزيز الاستقرار العالمي والتعايش السلمي. ومعالجة كافة أنواع القضايا المتعلقة بالفتاوى، حتى تلك المتعلقة بأبسط تفاصيل الحياة اليومية، حتى لا يتلاعب المتطرفون بالمواطن العادي. ففي عام ٢٠١٩، أصدرت المؤسسات الدينية الرسمية في مصر حوالي ١.١ مليون فتوى، كان لها تأثير كبير على المسلمين في كل مكان. في حين؛ حاولت جماعات الإسلام السياسي زرع بذور التطرف الديني، وزودت داعش بالخلفية الأيديولوجية والغطاء لتقسيم الأمة الإسلامية، ووصم المجتمعات الإسلامية بالملحدة، خاصة بعد فشل المشروع السياسي لبعض التيارات، الذي يقوم على تعاليم إسلامية مغلوطة، وقيم أخلاقية خاطئة. كما ظهرت الحاجة الملحة إلى رصد الفتاوى المتشددة الصادرة عن الجماعات المتطرفة وتحليلها وفق منهج علمي متين، والاستجابة لها في ضوء تقارير مفصلة وشاملة. وفي ظل، رصد أكثر من

(٥٥٠٠) فتوى في جميع أنحاء العالم اعتبرت معظمها أنها تعطي آراء خاطئة أو مضللة حول العلاقة بين المسلمين والمسيحيين. كذلك وجود أكثر من (٧٠٪) من الفتاوى التي تحرم المسلمين من التعامل مع غير المسلمين.

وقد نبهت الدراسة الراهنة أخيراً؛ إلى ضرورة تجديد الخطاب الديني لمواكبة العصر وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية دون المساس بثوابتها أو التغاضي عن الجزء الثابت المعروف من الدين. وبناء خطاب جديد قائم على أسس تجنب الصراع وتعزيز الاعتدال بعيداً عن التعصب والكراهية. والحفاظ على روابط اتصال وثيقة مع المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، وإعداد جيل جديد من الدعاة المستنيرين القادرين على مخاطبة الشباب والتفاعل معهم. وتنسيق الجهود بشكل منظم للمساهمة في تصحيح الصور والمفاهيم المشوهة عن الإسلام (Nader Aboul Foutouh, 2020, PP 1-6).

"صعوبات الدراسة"

١) صعوبة السماح للباحث بدخول دار الإفتاء المصرية لمقابلة الهيكل التنظيمي للدار، إلا بعد العديد من المحاولات المضنية لأسباب غير معلومة. (صعوبات تنسيقية).

٢) حساسية موضوع البحث، وقضاياه الشائكة، وصعوبة الفصل بين ما هو سياسي وما هو ديني، في ظل العلاقة المتداخلة بينهم. (صعوبات منهجية).

٣) سرية بعض البيانات وصعوبة الحصول عليها من المركز الإعلامي لدار الإفتاء المصرية، خصوصاً تلك المتعلقة بجوانب التمويل والمنح والهبات المقدمة

للدار، كذلك الجوانب المتعلقة بآليات التعامل الأمني مع المتطرفين من المفتين والمحكوم عليهم في قضايا رأي. (صعوبات أمنية وتعاونية).

"توصيات الدراسة ورؤيتها الاستشرافية"

- محاربة الأمية الدينية وفتاوى أشباه العلماء.
- إنشاء مركز لإعداد المفتين عن بعد في كل محافظة مصرية.
- إنشاء مركز لفتاوى الجاليات غير المسلمة.
- وضع "ميثاق شرف للفتوى" تراعي فيه الجوانب الإجرائية والقانونية.
- بناء مشروع وطني لمواجهة الفتاوى (التكفيرية والشاذة) وفوضى الفتاوى.
- لفت الانتباه للدور الاجتماعي للإفتاء.
- إنشاء فرع لعلم اجتماع الفتوى وعلم نفس الفتوى في الأقسام العلمية.
- عقد مؤتمرات دورية لمناقشة مسائل الفتاوى الكبرى.
- فصل دور الإفتاء ومراكزها عن السياسة الحزبية.

قائمة المراجع

١) علي جمعة: **المتشددون منهجهم ومناقشة أهم قضاياهم**، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ٤٤-٤٩.

٢) أنس الطريقي: **صناعة الفتوى**، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، سلسلة ملفات بحثية، قسم الدراسات الدينية، المغرب، ٢٠١٦، ص٣.

٣) عبد الباسط الغابري: **الفتوى بين الدين والسياسة**، مجلة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، سلسلة ملفات بحثية، قسم الدراسات الدينية، المغرب، ٢٠١٦، ص ص ٨١-٨٨.

٤) بيترسون، جاكوب سكو فجارد: **إسلام الدولة المصرية مفتو وفتاوى دار الإفتاء: دراسات فكرية وسياسية**، ترجمة (السيد عمر)، ط١، سلسلة الدراسات الفكرية والسياسية، مركز نهوض للدراسات والنشر، الكويت، ٢٠١٨، ص ص ١١-٦٣.

٥) المؤشر العالمي للفتوى: **المراكز الإسلامية في الغرب، من هنا يتمخض الإرهاب**، مجلة جسور، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، مصر، ٢٠٢٠، ص ص ٥-٢٣.

6) http://www.fatwaacademy.org.

٧) دار الإفتاء المصرية: **تقرير الفتاوى المعاصرة**، المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية، مصر، ٢٠٢٠، ص ١٦.

8) https://www.dar-alifta.org.

٩) لجنة الشئون الدينية والأوقاف بمجلس النواب: **مشروع قانون جديد لتنظيم الفتوى العامة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تحرير: سامح لاشين، مصر، ٢٠٢٠.

10) https://www.facebook.com/IslamophobiaObserveratory.

١١) مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية: **أحكام وفتاوى**، مجلة مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، عدد خاص بمناسبة الهجرة النبوية، العدد الثالث، مصر، ٢٠١٩، ص ص ١٠-١٠٣.

١٢) إبراهيم عبد الله سلقيني: **أصول الفقه للناشئة**، ط١، مجلة الحياة، عدد ٤٢٢، أنقرة، ٢٠٢٠، ص ١٧٩.

١٣)محمد صالح العثيمين: **شرح الأصول من علم الأصول**، ط٣، دار البصيرة للطباعة، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ص ٥٩٩-٦٠٠.

14) Baudouin Dupret (2018); ***What is the Sharia?***, London, Oxford University Press, PP 136-139.

١٥)عبد الحكيم الرميلي: **تغير الفتوى في الفقه الإسلامي**، سلسلة الرسائل والدراسات الجامعية، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠١٦، ص ص ٢٩-٣٢.

16) Zulfiqar Ali Shah (2014); ***Ifta' and Fatwa in the Muslim World and the West***, USA, The International Institute of Islamic Thought, PP 101-102.

17) Richard R. Verdugo, Andrew Milne (2016); ***National Identity: Theory and Research***, Cross National Research, USA, Information Age Publishing, PP 3-4.

18) Jana Schäfer (2016); ***National Identity and the Anglo-Irish Representation***, Germany, GRIN Verlag, P 3.

١٩)نور الدين مختار الخادمي: **الانحرافات الفكرية: سياقها وآثارها ومواجهتها**، مؤتمر الاتجاهات الفكرية بين حرية التعبير ومحكمات الشريعة، رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقي الإسلامي، السعودية، مارس ٢٠١٧، ص ص ٤-٥.

20) Dina M. ELSHENAWI, Yue-fen WANG (2018); ***Intellectual Deviation of Egyptian Youth: Causes and Treatments***, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 221, Netherlands, Atlantis Press, P 35.

٢١)محمد عبد الفتاح مصطفى: **الخطاب الديني؛ تجديد لا تبديد وتطوير لا تحريف**، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٢٠-٢١.

٢٢)أحمد عرفات القاضى: **تجديد الخطاب الدينى**، ط٢، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٢-١٣.

٢٣)سابينو أكوافيفا، إنزو باتشي: **علم الاجتماع الديني، الإشكالات والسياقات**، ط١، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، الإمارات، ٢٠١١، ص ص ٣٣-٤٠.

24) Bryan S.Turner(2016); ***Introduction to Max Weber on Religions and Civilizations***, International review of philosophy, France, De Boeck Supérieur, PP135-140.

25) Ralph Schroeder (2016); ***Max Weber, Democracy and Modernization***, International review of philosophy, Germany, Springer, PP 36-40.

٢٦)محمد إبراهيم سليمان الرومي: **فقه الدعوة في صحيح الإمام البخاري دراسة دعوية من أول كتاب فضائل المدينة إلى نهاية كتاب الشفعة**، ط١، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٨، ص ص ٦٣-٨٨٠.

٢٧)أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: **صحيح البخاري**، ط١، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٧٨١.

٢٨)جمال رجب سيدبى: **منهج تجديد الخطاب الديني: رؤية نقدية جديدة**، ط١، نيو بوك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٢٤-٢٥.

٢٩)مناف الحمد: **رؤية في تجديد الخطاب الديني (علم الكلام وأصول الفقه)**، وحدة الأبحاث الاجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، إسطنبول، ٢٠١٧، ص ص ٣-١١.

٣٠)بسيوني محمد نحيلة: **الصفات الدعوية المعاصرة للفتوى في العصر الحاضر**، مجلة وحدة الأمة، العدد ٧، الجامعة الإسلامية دار العلوم وقف ديوبند، مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق، الهند، ٢٠١٧، ص ص ٢٨٦-٣٢٣.

٣١)السنوسي محمد السنوسي: **صناعة الفتوي، إشكاليات تبدد الطاقات**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٦٠٥، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، ٢٠١٥، ص ص ٢٤-٢٥.

٣٢)إبراهيم رحمانى، نورالدين حمادي: **الفتاوى المعاصرة بين ضوابط الشريعة ومقتضيات الواقع**، مجلة البحوث والدراسات، العدد ١٩، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٥، ص ص ٦١-١٠٠.

٣٣)فضل الله إبراهيم طه بخيت: **ما يترتب على عدم الفهم للنص الشرعي في الفتوى،** مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد ٣٠، مجلد ١٨، مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية، السودان، ٢٠١٥، ص ص ٩٩-١٣٤.

34) Ahmad Ibrahim (2015); ***The Role of Fatwa and Mufti in Contemporary Muslim Society***, Social Sciences & Humanities, No.23, Malaysia, University Putra Malaysia Press, PP 315-326.

35) Ibtisam Ibrahim, Wan Mohd Khairul (2017); ***Fatwa as a Medium Da'wah: Studies on the Role of Mufti as a Preacher***, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol.7, No.4, No.23, Malaysia, Faculty of Islamic Contemporary Studies, University Sultan Zainal Abidin, PP 10-18.

٣٦)عبدالقادر حرزالله: **ضوابط الفتوى في النوازل المعاصرة وصلتها بمنحى الضبط في أدوار الفقه الإسلامي،** مجلة البحوث والدراسات، العدد ٢١، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٥، ص ص ٩٩-١٣٤.

٣٧)محمد يسري: **الدور المعاصر للفتوى،** التقرير الاستراتيجي الخامس الصادر عن مجلة البيان: الواقع الدولي ومستقبل الأمة، ط٢، مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٣٤٥-٣٦٨.

38) Ahmad Saiful Rijal Bin Hassan (2015); ***The Mufti-Mustafti Approach to Religious Rehabilitation***, Counter Terrorist Trends and Analyses, Vol.7, No.3, Singapore, International Centre for Political Violence and Terrorism Research, PP 14-20.

٣٩)أمينة أدردور: **الخطاب الديني وإشكالية الهوية: نموذج من خطب الجمعة،** مجلة مقاربات، العدد ٣٦، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، المغرب، ٢٠١٩، ص ص ٣٤٥-٣٦٨.

40) Nima Karimi (2017); ***Fatwas Against Terrorism And Terrorist Organizations: An Examination Of A Potential Counter-***

Terrorism Tool, the degree of Master of Arts in Political Science, Canada, University of Waterloo.

٤١)شوقي علام: **نحو تفكيك الفكر المتطرف**، قضايا التجديد، مجلة الأزهر، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٢١٣.

٤٢)أحمد تميم: **مخاطر التطرف ودور المرجعيات الدينية في مواجهته**، الغلو والتطرف، سلسلة مجمع البحوث الإسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٠٥.

٤٣)إبراهيم راشد المريخي: **دور العلماء والمؤسسات الدينية، في مواجهة الغلو والتطرف**، سلسلة مجمع البحوث الإسلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٧٨-٨٠.

٤٤)محمد بشاري: **الاجتهاد الجماعي في النوازل وأثره في استقرار المجتمعات**، مجلة الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، العدد الأول، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٤٥.

٤٥)أبو بكر أحمد: **الفتوى ودَورها في تحقيق الاستقرار**، مجلة طريق الإسلام الإلكترونية، القاهرة، ٢٠١٧.

٤٦)مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة: تقرير المرصد حول "**الجماعات المتسترة بالدين، والفتاوى المتطرفة**"، دار الإفتاء المصرية، القاهرة، ٢٠٢٠.

47) Alison Scott-Baumann, Mohamed Mukadam (2010); ***The training and development of Muslim Faith Leaders, Current practice and future possibilities***, UK, Communities and Local Government Publications, PP 79-85.

48) Abdellah Antar (2019); ***The Languages of the Sahaba***, Because Muslims Matter, USA, Muslim matters.

٤٩)إبراهيم نجم: **دليل المسلمين إلى تفنيد أفكار المتطرفين**، أحوال المسلمين في العالم، إدارة الأبحاث الشرعية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، المجلد الأول، دار الإفتاء المصرية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص ٥٩-٦٣.

50) Winnifred R. Louis, Et al (2019); ***A Multidimensional Analysis of Religious Extremism***, Vol 10, Switzerland, Frontiers in Psychology, PP 1-12.

51) Jakor Skovgaard-Peterson (2017); ***Defining Islam for the Egyptian State: Muftis and Fatwa of the Dar al-Ifta***, Richard Saccone; Interview at Dar Al-Ifta in Egypt, vol 31, No.2, UK, International Journal of Middle East Studies, PP 1-3.

52) Kris Christmann (2012); ***Preventing Religious Radicalisation and Violent Extremism, A Systematic Review of the Research Evidence***, UK, Youth Justice Board, PP 1-77.

53) Nader Aboul Foutouh (2020); ***The fight of Egypt's Dar al-Ifta against extremism, Islamophobia***, London, The Arab Weekly, PP 1-6.

"The Social and Political Vision for Mufti Qualification in Egypt: Between Opportunities and Challenges: A Field Study in Al-Azhar Sheikhdom and the Egyptian Dar Al Ifta"

Abstract

In light of the efforts made by the Egyptian state towards combating extremism in all its forms, the current study came with the aim of analyzing the mechanisms of official religious institutions in Egypt - Al-Azhar Al-Sharif and the Egyptian Dar Al Iftaa - towards preparing and qualifying the new and old Muftis, and its social impact, in light of preserving the constants of religion and the identity of society. And updating the fatwa discourse stemming from Islamic law in accordance with the authenticity of religion, the culture of the Egyptian society and its ideological and security challenges. With the aim of integrating modern concepts into religious discourse, and strengthening new formations of homelands. Seeking to refute the inconsistency that exists between the discourse of official religious institutions and that of other government agencies, and to reduce the growing divisions in Egyptian society, as the extremists' abuse of religion - by new or old muftis - inflicts great damage on the image of Islam, on the one hand, and the stability and identity of societies on the one hand. Other. To achieve this goal, the study relied on the descriptive and analytical approach, and the "multiple questionnaire" was used as a basic tool for data collection, in addition to analyzing some official reports and documents of the religious centers and observatories of Al-Azhar and the Egyptian House of Ifta. The study relied on a sample of (142 individuals) selected by the "intentional sample" from those in charge of fatwa affairs in the Al-Azhar Sheikhdom and the Egyptian Dar Al Iftaa at the headquarters in Cairo. The study raised a major question: How are the mufti training processes carried out in Egypt with the aim of preserving the constants of religion and the stability of the Egyptian state? The results of the study revealed; The existence of methodological and political

challenges facing the graduation of a competent and moderate Mufti. The study also monitored the most important characteristics and tasks that must be met by the contemporary mufti to confront extremist ideology, and the rehabilitation and training programs (specialized, educational, and remote programs) were evaluated, and the most prominent manifestations of the scientific and methodological deficiencies of some of the leaders of the fatwa in Egypt were identified, and its social impact. The study also revealed; The most important points of contact between the Mufti and modern technology, and the implications of this for the issues of extremism and terrorism. Finally, the study presented the most important ways to enhance the role of the Mufti in the future to confront the Islamophobia crisis and the dangers of destructive fatwas.

Key words: The Mufti, Rehabilitation and Training, Opportunities and Challenges, Al-Azhar Sheikhdom, Egyptian Dar Al Ifta.